العولمة وأثرها في الخصوصية الثقافية

ـ الجزائر نموذجا ـ

أ. د. عبد الله بوجلال

جامعة الأمير عبد القادر

شاع استخدام مصطلح "العولمة" في الاستعمال اليومي للأفراد والجماعات والمؤسسات والوسائل الإعلامية منذ عدة سنوات، إلا أن مدلوله لا يزال غير دقيق وغير متفق عليه بين المستخدمين له في تلك المجالات، مما جعله أحد المصطلحات التي تستدعي مدخلا تتفاعل فيه فروع المعرفة بشكل متبادل وصادق لتحليل واستيعاب هذه الظاهرة المعاصرة التي لها امتدادات وتشعبات حياتية واقتصادية وثقافية مما يستلزم دراستها من عدة جوانب من طرف دارسين وباحثين ينتمون إلى مختلف العلوم، ولا تترك للاستخدام اليومي العشوائي وللمنتمين إلى علوم معينة دون غيرهم.

ومن الجوانب التي تتطلب الدراسة والبحث ظاهرة العولمة الثقافية وآثارها على الخصوصيات الثقافية للشعوب والمجتمعات الإنسانية المعاصرة ومن ضمنها الخصوصية الثقافية الجزائرية.

ولهذا يسعى هذا المبحث إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:

أولا: ما هي الثقافة؟

ثانيا: ما هي الخصوصية الثقافية؟

ثالثا: ما هي العولمة الثقافية؟

رابعا: ما هي التأثيرات التي تحدثها العولمة الثقافية على الخصوصيات الثقافية؟

خامسا: ما هي انعكاسات العولمة على الثقافة الجزائرية؟

ماهية الثقافة:

لقد تفاوتت آراء الباحثين والدارسين في وضع تعريف للثقافة بتفاوت واختلاف تخصصاتهم واتجاهاتهم العلمية والمعرفية، حتى أصبح من الصعب الوقوف عند مفهوم معين

للثقافة دون الإشارة إلى المفاهيم الأخرى أو البعض منها إذ يوجد من يقصر مفهوم الثقافة على السلوك وهو جانب معين يتعلمه الناس ويشاركون فيه، بالإضافة إلى بعض الأفكار والاتجاهات المتوقعة والمقبولة في أي مجتمع[1].

ويرى فريق آخر بأن الثقافة هي القدرة على الموافقة بين الذات والمواقف الاجتماعية المختلفة لذلك فإن الشخص المثقف هو الذي يعرف كيف يوائم بين نفسه وسائر المواقف الاجتماعية التي يحتمل أن يوجد فيها أو تلك التي يجب عليه مثلا أن يعمل في ظلها.

وهناك التعريف الدارج للثقافة، والذي يعتبرها مرادفة لارتفاع مستوى كفاءة الفرد في تخصصه أو تعليمه وتميزه بآداب سلوكية راقية، فالشخص المثقف، حسب هذا التعريف، هو الذي يستطيع أن يصل إلى درجة التمكن في بعض مجالات المعرفة وهو الذي يتميز بآداب سلوكية راقية، وبناء على ذلك يكون الشخص غير المثقف هو الذي لا يكتسب هذه المعرفة ولا يتميز بتلك الآداب السلوكية الراقية[2].

وبالإضافة إلى هذه التعريفات، توجد تعريفات أخرى لكثير من رجال علم الاجتماع والأنثروبولوجيا تختلف في درجة تحديدها لمصطلح الثقافة إلاّ أن بعضها على الرغم من بساطته فإنه يشتمل على كثير من العناصر التي أجمعوا على أنها تؤلف أهم خصائص الثقافة ومقوماتها.

ويأتي في مقدمة هذه التعريفات تعريف تايلور E.B. Tylor حيث يقول: "إن الثقافة أو الحضارة بمعناها الأنثروبولوجي الواسع، هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة

---

[1] ـــ عبد الله محمد بوجلال، دور وسائل الاتصال الجماهيري في التغير الثقافي مع دراسة ميدانية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1978، ص 3.

[2] ـــ أحمد التكلاوي:التغيير والبناء الاجتماعي، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الأولى،1968، ص 28.

والمعتقدات والفنون والأخلاق والقانون والعرف والعادات وسائر الممكنات التي يحصل عليها الفرد باعتباره عضوا في مجتمع[1].

ويقترب هذا التعريف من التعريف الذي وضعه كل من ويلر وسوروكن، فقد رأيا أن الثقافة تتألف: "من اللغة وآدابها والفولكلور، والمعرفة والعقائد والمهارات الفنية والخبرات الروحية، والنظم التربوية والتعليمية والعقائد والأنظمة والأنساق الاجتماعية[2]".

ويعرف روبرت بريستد Robert Bierstedt الثقافة بأنها "ذلك الكل المركب الذي يشمل كل شيء نؤمن به، وكل شيء تفعله، بل تشمل كل شيء نملكه بصفتنا أعضاء مجتمع[3]".

وهناك من ذهب إلى تعريف أشمل وأكثر تفسيرا، فيرى أن الثقافة تنتقل اجتماعيا عن طريق الاتصال الفكري وتندمج بالتدريج في تراث الجماعة التي تعتبر اللغة إحدى أدواتها، ذلك أن ثقافة الجماعة هي عادات التفكير والعمل التي يكتسبها الفرد ويتعلمها في تفاعله مع أعضاء الجماعة.

والثقافة تعبر عن القوة المكتسبة للفرد والتي تمكنه من السيطرة على الطبيعة وعلى نفسه والتحكم فيها، ومن ثم فهي تشتمل من ناحية على الجانب المادي للمدنية، من أدوات وأسلحة وملابس ومأوى وآلات ونظم صناعية، وتشتمل من ناحية أخرى على الجانب الروحي والمعنوي للمدنية من لغة وأدب وفن وأخلاق وقانون وحكومة[4].

وقد أبرز فيرث R.Rirth المظهر الاجتماعي للثقافة باعتبارها في مظهرها السلوكي ذلك الكل المكتسب، اجتماعيا، بما يحويه من نتاج للفعل الاجتماعي، وهي تعتبر بالضرورة باعثا

---

1 ـ أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي، الجزء الأول، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965، ص 186.

2 ـ أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، القاهرة: دار المعارف، 1970، ص 693.

3 Robert Bierstedt.The solial order.U.S.A 1957.P.104.5 عن عبد الله بوجلال، المرجع السابق، ص

4 - Charly, Ellwood, cultural Evolution, N.Y. 1927, P. 1.

على الفعل نفسه. ويشرح فيرث وجهة نظره هذه بقوله "إذا اعتبرنا أن المجتمع هو مجموعة منظمة من الأفراد يتعايشون بطريقة حياتية معينة، فإن الثقافة تصبح بذلك تلك الطريقة الحياتية المعينة، وإذا اعتبرنا المجتمع هو مجموعة من العلاقات الاجتماعية فإن الثقافة تعتبر بهذا المعنى محصول هذه العلاقات. ويؤكد المجتمع بذلك الجانب الإنساني، ألا وهو تجمع الناس والعلاقات القائمة بينهم، كما تؤكد الثقافة أيضا ذلك الجزء من المصادر التراكمية المادية وغير المادية والتي يتوارثها الناس ويستخدمونها ويضيفون إليها ويغيرونها وينقلونها ومن ثم تبقى "كخلاصة" كما تصبح ـ في مثاليتها ـ كجزء منظم للحركة[1].

أما فرانسيس ميرل "Francis Merrill" فإنه يضع تعريفا للثقافة باعتبارها:

1 ـ إنتاج إنساني ينشأ عن التفاعل الاجتماعي.

2 ـ تقدم الثقافة الأنماط الاجتماعية المقبولة التي تقابل احتياجات الإنسان البيولوجية والاجتماعية.

3 ـ متراكمة نظرا لتداولها من جيل لجيل في مجتمع معين.

4 ـ ذات دلالة للكائن البشري نظرا لصفتها الرمزية.

5 ـ متعلمة أو مكتسبة وذلك خلال نمو الشخص في مجتمعه الخاص.

6 ـ وهي بهذا تحدد شخصية الفرد بصورة رئيسية.

7 ـ تعتمد في بقائها على وظيفتها في المجتمع وهي مع ذلك مستقلة عن وجود فرد بعينه أو جماعة بعينها[2].

---

[1] ـ جلال مدبولي محمد جلال. التغير الثقافي والسنن الاجتماعية في الريف بالتطبيق على قرية شبرامنت بالجيزة. رسالة ماجستير. كلية الآداب جامع القاهرة. 1969. ص 10.

[2]-Francis Merril.Society and culture.prentice hall. I N C. U.S.A.1958 P.120 – 121.

ويذهب "كونيكاو" في تعريفه للثقافة بأنها "فن الحياة سواء نظرنا إليها في ضوء ما يتحلى به الفرد من دماثة الأخلاق ورقة الطباع، وما يسير عليه من نهج فلسفي أو روحي، أم في ضوء ما تتواضع عليه الجماعة من أنماط السلوك وأساليب التفكير وما تتمسك به من عادات وتقاليد[1]"... وإذا كان مفهوم الثقافة يشمل أسلوب الحياة الذي ارتضاه الشعب بعد تجاربه التاريخية الطويلة، وإذا تقرر ربط الثقافة بنمو الشعب وتنميته، وجب عندئذ أن يكون العلم والتكنولوجيا اللذان يعتمد عليهما الشعب في حياته جزءا لا يتجزأ من الثقافة، ولما كان العلم والتكنولوجيا يمثلان الجانب المادي من الثقافة فإن الدين يمثل الجانب الروحي منها، ويبقى بعد ذلك الجانب الجمالي أو الفني الذي يتطلب أساليب وأدوات فنية للتعبير عن النوازع الإنسانية السامية كما تعد الأوضاع السياسية والاجتماعية جزء لا يتجزأ من الثقافة[2].

فالثقافة "نسق كليّ معقد للنشاطات الإنسانية، متداخل الأجزاء، متكامل الوظائف، وتشتمل منظومة الثقافة على مجموعة من المعارف والخبرات، المعتقدات والأيديولوجيات، الآداب والفنون، السنن والأعراف، النظم والتنظيمات، القوانين والأخلاقيات، العادات، التقاليد والشعبيات، في مجتمع معين ومحدد الهوية[3].

والثقافة طريقة حياة المجتمع الخاصة، أسلوبه وطابعه النوعي المميّز، وهويته الاجتماعية المنفردة: تصيغ شخصيات أفرادها، تطبعها بطابعها وتكسبها ملامحها الرئيسية وسماتها الخاصة،

---

[1] ـ كونيكا و. ج. ف. الثقافة والتربية والتنمية، ترجمة أمين محمود الشريف، مجلة الثقافة، عدد: أ ـ ديسمبر 1974، ص 8 ـ 9.

[2] ـ المرجع السابق.

[3] ـ سالم ساري، إشكاليات الثقافة والحضارة، مجلة البصائر، المجلد: 2، العدد: 1 آذار 1998، ص 7 و98.

وترسم لأفرادها أنماطا معيشية، تقترح عليهم طرقا للتفكير والتصويرات؟، وتحدد لهم قنوات للسلوك والتفاعلات وتسير بهم نحو نماذج من الاتجاهات والتوجهات.

إن الوعي الجماعي بالثقافة هو الذي يجعل فيها حقيقة جمعته: الوعي بالمرجعيات المتجانسة والقواسم المشتركة، الخلفيات الثقافية الواحدة، والتجارب الاجتماعية التاريخية الموحّدة، ومن هذه المرجعيات الثقافية الحية بالتاريخ والجذور، وبالمكان والزمان، بالدين واللغة بالواقع المعاشي، بالهموم والاهتمامات، بالطموحات والتحديات، وبالمصير والنهايات.

إن الوعي بالهوية الثقافية الخاصة هو وعي جمعي بالاختلاف، وعي بالذات الجمعية وأولوية التعريف بتعريفاتها، ووعي بسياقها وشروطها، وإدراك لحدودها وامتداداتها وللفروق المميزة بين ثقافة الذات وثقافة الآخر، وهكذا فإن سؤال "أن يكون المجتمع أو لا يكون، لم يكن سؤالا سياسيا أو اقتصاديا أو حتى إيديولوجيا، بقدر ما هو أساسا، سؤال ثقافي"[1].

مفهوم الخصوصية الثقافية:

تعود خصوصية الثقافة في جزئها الأكبر، إلى تاريخها الاجتماعي الخاص، باعتبارها نظاما اجتماعيا متطورا، وإنتاجا فكريا ناميا يحمل معه عبر الزمن، تصورات ومعتقدات وطرائق وأساليب للتفكير والاستدلال، خاصة بأفراد مجتمع معين وتعني خصوصية الثقافة، في جزئها الآخر، التفكير من واقعها، من خلال منظومة مرجعية خاصة تتشكل إحداثياتها الأساسية من محددات تلك الثقافة ومكوناتها وفي مقدمتها الموروث الثقافي، والمحيط الاجتماعي، والنظر إلى المستقبل، بل النظر إلى الإنسان والعالم والكون[2].

---

[1] ـ المرجع السابق، ص 98.

[2] ـ سالم ساري، المرجع السابق، ص 101.

وتعني خصوصية الثقافة بالضبط، صميمية الإنسان والمجتمع المنتج والقيمة الذاتية للإنتاج الفكري والاجتماعي ونوعية الحياة المعاشة، وبالخصوصية الثقافية، يكتسب كل مجتمع إنساني حقه المشروع في أن يكون مختلفا. فنحن عندما نتحدث عن خصوصية مجتمع معين، فإننا نتحدث في واقع الأمر عن اختلاف كل ثقافة في المصادر والروافد، الرؤية والمنهج والأسلوب، الفلسفة والتأكيدات، والاتجاهات والتوجهات وهذا بكلمات أخرى، حديث عن خصوصية العناصر الداخلة في المركب الثقافي المعقد، باختلاف قيم إنسانه وتفكيره، ولون خبراته الاجتماعية ومرجعياته التاريخية، ومذاق نظمه ومؤسساته ونوعية الحياة اليومية فيه[1]".

وحق المجتمع في الاختلاف غير مساوٍ، بالطبع، لوصفه بالتخلف، أو وصمه بالانحراف ـ وإنما يعني الاختلاف: أن لكل ثقافة الحق في الصيغة والخيار والقرار المختلف وتنظيم حياة المنتمين إليها، بطرق وأساليب خاصة، وأهداف واتجاهات متباينة، ولكل ثقافة خصوصية مقبولة ومحترفة بقدر قبول أفرادها بالتعريف بتعريفاتها، واحترامهم لقيمها وتأكيداتها[2].

فلا نستطيع أن نطلب من أية ثقافة أن تتوقف عن أداء مهمتها الحياتية في تأكيد خصوصيتها الثقافية لتصبغها على غرار ثقافات مجتمعية كثيرة، أو تشكيل أنماط قيمها الدينية، وضوابطها السلوكية الخاصة، بصورة مطابقة لثقافات مجتمعية أخرى، فتلك مطالب تعسفية، غير مقبولة وغير مبررة، حتى داخل الثقافة المجتمعية الواحدة التي قد تنحرف، بدعوى التجانس والتماثل، أو الضرورة والشمول، إلى طمس اختلاف ثقافاتها الفرعية Sub

---

[1] ـ نفس المرجع.

[2] ـ نفس المرجع.

Culture للأقليات الإثنية؟ العرقية أو الجماعات الدينية[1] والمهنية (ثقافة السود الملونين، والمهاجرين داخل الثقافة الأمريكية مثلا).

وتكرس المعطيات الموضوعية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها) الراهنة المتعدد الذي ينطوي على الاختلاف في الوطن العربي مثلا، وبالرغم من ذلك فثمة نزوع دائم إلى الوحدة على هذه المستويات جميعا مرده وجود ثقافة عربية مشتركة، مهما كانت عامة، كانت ولا تزال تشكل المقوم الأساسي للشخصية العربية وبالتالي لعروبة الأقطار العربية، ولذلك من الخطأ الاعتقاد أن المطلوب هو الوصول إلى نمط ثقافي واحد، تعد كافة الأنماط الأخرى المتعددة والمتعايشة عبر تاريخنا المشترك الطويل على قده، أو أنه يجب فرض ذلك النمط على الأنماط الأخرى بالقوة[2].

فالتعددية الثقافية واقعة أساسية في الوطن العربي لا يجب تجاهلها ولا القفز فوقها، بل على العكس، يجب توظيفها بمنتهى الوعي في إثراء الثقافة العربية وتطويرها وتوسيع مجالها، وهذا يتطلب مراجعة مفهوم "الثقافة القومية" العربية كي يتمكن من احتواء هذا التنوع لئلا يظل لغما قابلا للانفجار في كل لحظة[3].

فإذا سلمنا بأن الثقافة العربية المتشكلة حتى الآن هي نتيجة تفاعل عدة حضارات وأقوام تعاقبت على هذه المنطقة أو تعايشت فيها منذ عصور قديمة، فإن المطالبة بمطابقة وتماثل

---

[1] ـــ سالم ساري، إشكاليات الثقافة والحضارة، مرجع سبق ذكره، ص 101 ـــ 102.

[2] ـــ حامد خليل، مستقبل العلاقات الثقافية والاجتماعية العربية، في مستقبل الوطن العربي ودور جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، العدد: 93، مارس، آذار، 1998، ص 74.

[3] ـــ المرجع السابق، ص 74.

افتين بوصفهما شرطين لبناء هويتنا القومية هي مطالبة غير مشروعة وتخلق مشكلة جديدة عب حلها[1].

وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما تفهم "الأصالة" بأنها العودة إلى لحظة معينة في تاريخ الثقافة ربية، والتمترس بها، والتسمّر عندها؟، وتفهم "المعاصرة" بأنها التخلي عن تلك الأصالة، استيراد" ثقافة أخرى بديلة عنها هي ثقافة الغرب بدعوى أنها وحدها تحقق نهضتنا، فتقوم حرب احنة مجانية ومفتعلة وزائفة بين أنصار هذه وتلك، تكون الثقافة القومية هي الخاسر الوحيد فيها.

على أننا لو فهمنا "الأصالة" كما يجب أن تفهم، بأنها الثقافة التي صنعها ويصنعها العرب ل يوم استجابة للضرورات الموضوعية التي تفضي إليها حركة المجتمع العربي في كل لحظة لحظات تطوره، والمتمثلة بتحديد شروط وأدوات فاعليته التاريخية الرامية إلى تجاوز ضعفه جهة والسير به باتجاه التقدم من جهة أخرى، لما كانت هناك مشكلة زائفة اسمها شكلة الأصالة والمعاصرة" ولكنّا وظفنا جهودنا وطاقتنا الإبداعية في البناء وليس في ثرثرة سجلات عقيمة لا طائل من ورائها[2].

ولما كان جوهر ما يميز الإنسان عن غيره من الكائنات هو أنه عاقل فهذا يعني أن له حقا طبيعيا في اكتساب الثقافة وإنتاجها والإفادة منها، ونشرها للآخرين ولكي يحدث ذلك لابد ن تحرير الثقافة العربية من سلطة السياسة، وذلك يرفع جميع القيود عن حرية التعبير، وتحريرها من كافة العوائق الأخرى كالأعراف والتقاليد، والعرق والتراتبية الاجتماعية والتسلط التجاري وغيرها[3].

---

[1] ـــ المرجع السابق، ص 75.

[2] ـــ المرجع السابق، ص 75.

[3] ـــ المرجع السابق، ص 75.

مظاهر وآليات تأثيرات العولمة الثقافية على الخصوصيات الثقافية:

إن العولمة ليست مجرد مضمون اقتصادي أو سياسي، بل إنها مضمون إعلامي وثقافي واجتماعي يُراد تعميمه على العالم اعتمادا على التقنيات الإعلامية والثقافية المتطورة جدا، فمثلما توجد إعادة ترتيب سياسية وجغرافية للعالم، هناك أيضا صياغة جديدة للعالم على المستويين الإعلامي من جهة والثقافي والقيمي من جهة أخرى.

فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية التجاذب بين القطبين، وبروز الأُحادية القطبية الأمريكية ونهاية حرب الخليج الثانية، تأكدت أولوية الاهتمام بالمسألة الثقافية في إدارة الصراع الدولي إلى جانب استمرار الهيمنة الاقتصادية والسياسية، إلا أن الأولوية المعطاة لهذين العنصرين ليست مطلقة فإن لم يتلازم الاقتصاد مع مضمون ثقافي وإعلامي، فإنه لا يمكنه أن يكون مؤثرا، بحكم أهمية الجانب الثقافي في الاقتصاد والتنمية، ولذلك فإن الهيمنة لا يمكن أن تكون هيمنة عسكرية واقتصادية وسياسية فقط، بل هي توق إلى الهيمنة الحضارية أيضا، بدليل الحرص الأمريكي ـ الغربي على عولمة الأنماط الثقافية والإعلامية والاستهلاكية[1].

ويرجع الارتباط الوثيق بين الثقافة المُعَوْلَمَة والإعلام إلى أن الثقافة لم تعد كما كانت في الماضي خاضعة لوسائل تقليدية في النشر والانتشار، وإنما أضحت اليوم متأثرة إلى حد بعيد بالتكنولوجيا عامة والتكنولوجيا الاتصالية خاصة، التي استطاعت القيام بالاختراق الثقافي عبر دول العالم المختلفة[2].

ومن هنا جاء مصطلح "العولمة الثقافية" أي قدرة الثقافات الأقوى تكنولوجيا على السيطرة على الثقافات الأضعف تكنولوجيا، أي أن التكنولوجيا بدأت تلعب دورا تأثيريًّا

---

[1] ـــ المنصف ونلس، مرجع سابق، ص، 20.

[2] ـــ حولس محمود، العولمة الثقافية، المجلة الثقافية، العدد: أيار ـــ مايو 2000، ص 25 - 26.

بارزا، ليس على نطاق محلّي فحسب، وإنما على نطاق عالمي. والعولمة الثقافية بصورة أكثر توضيحا هي "محاولة مجتمع تعميم نموذجه الثقافي على المجتمعات الأخرى من خلال التأثير على المفاهيم الحضارية والقيم الثقافية والأنماط السلوكية لأفراد هذه المجتمعات بوسائل سياسية واقتصادية وثقافية وتقنية متعددة"[1].

وتهدف العولمة الثقافية إلى زرع القيم والأفكار النفسية والثقافية للقوى المسيطرة في وعي الآخرين على الأخص أبناء المجتمعات العربية، وفتح هذه المجتمعات واختراقها ثقافيا، وإسقاط عناصر الممانعة والمقاومة والتحصين، وبالمعنى الثقافي ـ الحضاري: إعادة صياغة قيم وعادات جديدة تؤسس لهوية ثقافية وحضارية أخرى لهذه المجتمعات مهددة هويتها الحضارية بشكل جدي باتجاه فرض نمط وهيمنة ثقافية معينة تخدم مصالح الأقوياء، ووسيلتها الأساسية أداة إعلامية جبارة أصبحت قادرة على إعادة صياغة الأخلاق والقيم والعادات والسلوكات[2].

ومن ملامح العولمة الثقافية: نشر وتثبيت القيم الثقافية الأمريكية والغربية في المجتمعات الأخرى من خلال هيمنة السينما، وسيطرة الإعلام، والمعلومات، والاتصالات، وبث الصور والأفلام، والكمبيوتر والأنترنت، ومن خلال الأقمار الصناعية التي تتحكم بالفضاء[3]، وفرض وتسويق القيم السياسية والاجتماعية الأمريكية والغربية مثل: التحرر من قيود الدولة القومية، والتطلع إلى آفاق العالمية بكل ما يتضمنه ذلك من حقوق الإنسان، وديمقراطية السوق، ومحاربة القيم الوطنية والعرقية والإرهاب (بناء على تحديدات الغربيين).

---

[1] ـــ حوامد محمود، مرجع سابق، ص 26.

[2] ـــ نفس المرجع.

[3] ـــ مصطفى محمد الطحان، العولمة وإعادة صياغة العالم، مجلة المجتمع، العدد: 1998/7/7، ص 50.

وباختصار تحويل العالم إلى مجتمع عالمي تسوده قيم ومبادئ موحدة، حتى يتشابه الجميع في المطاعم (ماكدونالد) والمشارب (الكوكا والبيبسي) والأسواق والفنادق والملابس (الجينز) والذوق والأخلاق، على حساب الهوية الوطنية والتنوع الثقافي والتعدد الحضاري، للشعوب[1].

ويقول المفكر الأمريكي " نعوم تشومسكي": إن النظام الأمريكي يجب أن يكون سائدا، إن أي شيء أقل من ذلك لا يعتبر مقبولا، ولا يمكن التسامح مع أي تحد، وبخاصة من قوى الشر العالمية مثل القوميين والشعوبيين والأصولية الإسلامية والإرهاب والخصومات العرقية.

إن هذه السيطرة الثقافية تتجاوز مفهوم الغزو الثقافي إلى تفكيك ما تبقى من أطر ثقافية للمجتمعات التي تحاول الحفاظ على خصوصيتها[2].

ولا يخفى ما تحمله هذه التصورات من تهميش للثقافات الأخرى وقيمها، وهو ما يتعارض مع مبدإ حرية التبادل التي يقوم عليها مفهوم العولمة، إذ يصاحب تنميط القيم الإنسانية وقولبتها في إطار قيمي محدد ازدواجية المعايير في تطبيق القوانين الدولية، والمزاجية في تفسير بعض المفاهيم الإنسانية، مثل الحرية وحقوق الإنسان مما يؤدي إلى تباين المواقف، وترسيخ الخلاف، وانقطاع الحوار البناء القائم على مبدأ التثاقف، لا الإرغام[3].

ويعد تعميم "ثقافة الاستهلاك" واحد من آليات الهيمنة المفروضة على الشعوب والأمم التقليدية، وهو مجال مكمل لأنماط أخرى من التدويل في الإنتاج والمال والتقنية، حيث تشكلت لهذا الغرض مؤسسات لضمان تصريف المنتجات الرأسمالية وتوزيعها عالميا على

---

[1] ـــ مصطفى محمد الطحان،نفس المرجع، ص 50.

[2] ـــ نفس المرجع.

[3] ـــ زيد بن عبد المحسن الحسين، "هكذا بدت لي العولمة" الفيصل، العدد: 260، جوان 1998، ص 6.

أوسع نطاق، ولعبت الشركات متعددة الجنسية دورا مؤثرا في ذلك، باهتمامها بإنتاج رموز وبنود ثقافة الاستهلاك لتتكامل مع السلع المادية المنتجة[1].

ويمكن إيجاز أهم الأهداف التي تسعى إليها الفئات الرأسمالية الموحدة وتأثيرها على تغيير البنى التقليدية في المجتمعات المحيطة (المتخلفة) في الآتي[2]:

1 ـ التحكم في مسار تطور البنى التقليدية بالقدر الذي يسمح فقط بتصريف منتوجات هذه الدول (المركز الرأسمالي المعولم) وبالقدر الذي يسهم في تطوير قوى الإنتاج بالداخل، وقد لعبت آلية تعميم ثقافة الاستهلاك دورا مؤثرا في ذلك حيث يمكن رصد مظاهر التطلعات الاستهلاكية لدى الفئات والشرائح المختلفة في هذه الدول.

2 ـ العمل على تغريب الثقافات الوطنية من خلال آليات أصبحت أكثر قوة مثل وسائل الإعلام والتقنية الحديثة، واحتكارها على مستوى المعرفة وعلى مستوى التشغيل. وكأن لصناعة الثقافة دور مهم في هذا الإطار، حيث تم توجيه نمط الثقافة، من منطلق ما بعد الحداثة، نحو إعادة إنتاج وتقوية منطق الاستهلاك لدى الشعوب.

3 ـ توظيف العلم للاختراق الثقافي والهيمنة على الثقافات التقليدية بهدف طمس هوية الشعوب، وقد تعددت آليات هذه الهيمنة كمًّا وكيفًا بين ثقافة قومية وأخرى، ولا شك أن المتابع للبرامج التي تثبها الإذاعات المختلفة والقنوات التلفزيونية حتى العربية منها والوطنية، يلاحظ بوضوح إظهار تفوق الحضارة الغربية، وتغلغل قيم الرأسمالية في المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالثقافة ومناهج المدارس والجامعات ومراكز البحوث كلها تشير إلى ذلك.

---

[1] ـــ أحمد مجدي حجازي، "العولمة وتهميش الثقافة الوطنية": رؤية نقدية من العالم الثالث"، عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون العدد الثاني، أكتوبر ديسمبر 1999، ص 135.

[2] ـــ المرجع السابق، ص 135 ـــ 136.

بالإضافة إلى ما تقدمه المؤسسات من منح ومواد إعلامية وبحوث تجرى عن طريق المؤسسات الرأسمالية، كلها تصب في إطار ترسيخ تفوق الغربي على ما عداه من الجنسيات الأخرى[1].

وإذا كان البعض ينقل ويردد مقولات سائدة في سوسيولوجيا التحديث" حول إيجابيات الاحتكاك والانتشار الثقافي الناتج عن نقل ثقافة المجتمع الحديث إلى المجتمع التقليدي، مع نقل التكنولوجيا إلى داخل البنى التقليدية من شأنه أن ينقل المجتمع الأخير إلى مرحلة الحداثة، ومن ثم نستطيع تخطي الظرف الزمني الذي يفصل بين المرحلة التي يعيش فيها المجتمع التقليدي، وبين المرحلة التي وصل إليها المجتمع الحديث (الرأسمالي)، فإنه من الخطأ تصور أن التبادل الثقافي أمر وارد بين ثقافتين غير متكافئتين، بل الخطأ الأكبر في الرأي من أن الاحتكاك الثقافي والانتشار يساعد الدول الفقيرة في تخطي مرحلة التخلف ففي كل حالات التبادل الثقافي غير المتكافئ فإن الثقافات الأدنى تفقد تدريجيا مقومات استمرارها، وبذلك تتفكك وتنهار[2].

ومن ناحية أخرى فإن العولمة الثقافية تتضمن أيضا بلوغ البشرية مرحلة الحرية الكاملة لانتقال الأفكار والمعلومات والبيانات والاتجاهات والقيم والأذواق على الصعيد العالمي، وبأقل قدر من القيود والعراقيل. فلقد فقدت الدول في ظلها القدرة على التحكم في تدفق الأفكار والقيم والقناعات فيما بين المجتمعات والأجيال، وفقدت السيطرة على التداول الحر للأخبار والمعلومات[3].

---

[1] ـــ أحمد مجدي حجازي، المرجع السابق، ص، 136.

[2] ـــ المرجع السابق.

[3] ـــ عبد الخالق عبد الله، العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، عالم الفكر، ا لمجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر/ ديسمبر، 1999، ص، 76.

وعلى صعيد آخر، فإن العولمة الثقافية تعني انتقال تركيز اهتمام ووعي الإنسان من المجال المحلي إلى المجال العالمي ومن المحيط الداخلي إلى المحيط الخارجي، ففي ظل العولمة الثقافية يزداد الوعي بعالمية العالم وبوحدة البشرية، وستبرز بوضوح الهوية والمواطنة العالمية التي ربما ستحل تدريجيا محل الولاءات والانتماءات الوطنية، وستتعود الإنسانية النظر إلى ذاتها ككتلة واحدة ذات مصير واحد وبقاء وفناء واحد، وتشترك مع بعضها البعض في قيم عميقة تتخطى كل الخصوصيات الحضارية والثقافية... ولكن بروز الهوية العالمية في ظل العولمة لا يعني تلقائيا تراجع أو تهميش أو نفي الهوية الوطنية للفرد، إذ ستبقى الهوية الوطنية، بل ربما ستتعزز وستترسخ[1].

وتعني المواطنة العالمية بروز جيل جديد من المواطنين العالميين المنتسبين للعالم بقدر انتسابهم للوطن لكن بروز الوعي والولاء للإنسانية لا يعني سقوط الولاء للأسرة أو الجماعة أو الأمة، كما أن التواصل مع الوقائع والقضايا العالمية المشتركة كقضايا البيئة وحقوق الإنسان والتزايد الانفجاري في عدد سكان لعالم واستمرار الفجوة بين الأغنياء والفقراء لا يعني فقدان الاتصال بالوقائع الوطنية أو الاهتمامات المحلية واليومية[2].

وكل الذي يحدث في ظل العولمة هو ارتفاع في تخيل الأفراد لوجودها على الكرة الأرضية حيث ستشعر البشرية وكأنها وحدة سكانية واحدة ومتلاحمة وتعيش في قمر صناعي واحد، ربما كان مهددا بمخاطر حياتية داخلية وخارجية واحدة، إن العولمة "تعني أن الأقدام ستظل

---

[1] ـ عبد الخالق عبد الله، العولمة، المرجع السابق، ص، 77.

[2] ـ المرجع السابق، ص، 77، 78.

ثابتة في أرض الوطن، بيد أن الهامات ستزداد طولا والرؤية ستمتد إلى مسافات بعيدة الأفق، و لم تتمكن الشجرة المحلية بعد اليوم من أن تحجب رؤية الغابة العالمية[1].

ويخشى نُقّاد العولمة من أن هذه العملية ستقود إلى تجريد البشر من هويتهم، وإلى عالم أورويلي عليل ووحيد النسق، غير أن هذا الأمر يستحيل بالطبع على كوكب يعيش عليه ستة ملايير إنسان، والأهم من هذا أن أفول التمايزات الثقافية قد يكون مقياسا لتقدم الحضارة، علامة ملموسة على تعزيز التواصل والتفهم، فالمجتمعات الناجحة المتعددة الثقافات، سواء كانت قومية أو فيدرالية أو تكتلات لدول تعتمد على نحو وثيق على بعضها البعض، تدرك أوجه الثقافة التي تهدد الوحدة أو الاستقرار أو الرخاء الاقتصادي (مثل الغذاء، والعطلات، والشعائر، والموسيقى) وتسمح لها بالازدهار غير أنها تجابه أو تستأصل عناصر الثقافة الأكبر تخريبا (الأوجه الاقصائية للمعتقدات، واللغة، والقناعات السياسية الإيديولوجية)[2].

ويظهر التاريخ أن نجاح أي بلد في رأب الصدوع الثقافية والتحول إلى وطن لأناس متنوعين يتطلب هياكل اجتماعية معينة وقوانين، ومؤسسات تعلي من شأن الثقافة وفضلا عن ذلك فإن تاريخ عدد من التجارب الراهنة للتعددية الثقافية، مثل تجارب الاتحاد الأوروبي، والهند، وجنوب إفريقيا، والولايات المتحدة، يفترض وجود نماذج للتكامل قابلة للتطبيق إن لم تكن مثالية، وقد بنيت كلها على فكرة أن التسامح عامل حاسم بالنسبة للرفاهية الاجتماعية، وكانت كلها في لحظة ما مهددة بعدم التسامح والتأكيد المفرط على

---

[1] ـــ نفس المرجع، ص. 78

[2] ـــ دافيد روتكويف، في مديح الإمبريالية الثقافية، ترجمة أحمد حضير الثقافة العالمية، العدد: 85، نوفمبر/ ديسمبر1997، ص. 28، 29.

التمايزات الثقافية، ولكما كانت مسوغات الصالح العام في إزالة السمات الثقافية التي تشجع الصراع أو تحول دون تحقيق الانسجام أقوى حضورا، كلما تزايد الاحتفاء بالتمايزات الثقافية الملموسة على المستوى الشخصي والحفاظ عليها[1].

وتعد تجليات العولمة الثقافية هي الأخطر على دول العالم الأقل تطورا فهناك إشكاليات متعددة في هذا الشأن وتدور كلها حول أي ثقافة عالمية يمكن أن تسود، وهل الكوكبية تلغي الخصوصية؟ ومن هو القادر على خلق قيم ومعايير ومعتقدات موحدة على مستوى العالم؟ وهل يمكن تأقلم الثقافات المحلية مع ثقافة العولمة القادرة بما تملك من آليات وقوى على ضبط سلوكيات الشعوب على اختلاف وتنوع ثقافاتها؟[2].

إن الخطر الأكبر في عملية العولمة أنها تفرض من الخارج فهي ليست نتاجا لتفاعلات من الحضارات والمذاهب المتباينة على مستوى العالم ككل، وهو الأمر الذي يكشف بشكل أو بآخر أن العولمة هي مرحلة معاصرة من مراحل الرأسمالية، أو كما يصفها منظرو ما بعد الحداثة بأنها مرحلة متأخرة من مراحل الحداثة في ظل ليبرالية جديدة، أو كما يصفها البعض بأنها هجمة معاصرة للرأسمالية تستهدف تنميط العالم بالشكل الذي يخدم مصالح القوى الرأسمالية العالمية المسيطرة وبالذات الشركات متعددة الجنسية[3].

وربما يكون الخوف من العولمة يرجع في المقام الأول إلى محاولة إثبات الذات الوطنية خاصة لدى الشعوب التي عانت من التدخلات الخارجية لفترات تاريخية طويلة، وربما تكون العلاقة بين

---

[1] ـ المرجع السابق، ص. 29.

[2] ـ أحمد مجدي حجازي، "العولمة وتهميش الثقافة الوطنية": رؤية نقدية من العالم الثالث"، عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون العدد الثاني، أكتوبر ديسمبر 1999، ص 139.

[3] ـ المرجع السابق، ص. 139.

الكوني والمحلي هي لب إشكالية العولمة والموقف منها. فالعولمة ليست ظاهرة جديدة تماما إلا في آلياتها المعاصرة والموجهة عن بعد ومن الخارج. والاختراق الثقافي ليس أسلوبا حديثا لم تخبره مجتمعات العالم الثالث من قبل إلا في الأساليب العصرية لهذا الاختراق.

وتتمثل الإشكالية ـ إذن ـ في العلاقة بين الكونية والخصوصية، بين العام والخاص في مجال إنتاج القيم الرمزية، ويصبح السؤال الأساسي هو:هل باتت الثقافة تنهل أسباب وجودها وشخصيتها من مصادر فوق وطنية أو خارج المجتمع الوطني؟ وهل تصبح الثقافات المحلية موحدة على مستوى العالم؟ وهل يمكن أن تكون هناك ثقافة كونية أم ستظل الثقافات محتفظة باستقلاليتها النسبية إزاء النظام العولمي الجديد؟ وهل نحن في ركاب العولمة بازاء ثقافة كونية مقبولة، أم بإزاء ثقافات يمكن أن تتعايش مع الثقافة المعممة؟[1].

وفي محاولة للإجابة عن تلك التساؤلات التي تدور معظمها حول عولمة الثقافة ـــ وثقافة العولمة، اختلف الباحثون، فمنهم من يرى في عولمة الثقافة تجرد من الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعا، تحرر من التعصب لأيديولوجيا معينة، والاتجاه نحو الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أي تعصب وتشنج، تحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة عن التحيز المسبق لأمة أو دين أو إيديولوجيا بعينها، وتبني عقلانية وحياد الثقافة، ويذهب فريق آخر إلى أن عولمة الثقافة لا تلغي الخصوصية، بل تؤكدها حيث إن الثقافة هي المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، عن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده، ومن ثم فلا بد من وجود ثقافات متعددة ومتنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية أو بتدخل إرادي من أهلها على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة[2].

---

[1] ـــ المرجع السابق، ص. 140.

[2] ـــ المرجع السابق، ص. 140.

ويبدو واضحا أن الطريق إلى العالمية والكونية الحضارية هو طريق ثقافي محلي في المقام الأول، تتهيأ لـــه كل ثقافة بأهليتها الفعلية والممكنة، وتسلكه الثقافات جميعا بأحقية الاختلاف المؤدي إلى الائتلاف، وبالتنوع الذي يقود إلى التكامل، وبالحوار والتواصل لا بالهيمنة والإقصاء[1].

ولكن المشكلة هنا هي أنه إذا كانت العولمة الاقتصادية واضحة فإن العولمة الثقافية ليست بنفس وضوحها، كما أنه إذا كانت العولمة الاقتصادية تبدو للبعض مكتملة في الواقع فالعولمة الثقافية ليست كذلك، والعالم بعيد من أن يكون معولما عولمة ثقافية، وإذا كانت العولمة الاقتصادية محصلة لتاريخ طويل من التطورات الاقتصادية والتجارية والمالية والتي تسارعت خلال عقدي السبعينيات والثمانينات، فإن العولمة الثقافية ظاهرة جديدة وتمر بمراحلها التأسيسية الأولى، ولم تبرز كحقيقة حياتية إلا خلال عقد التسعينات، بالإضافة إلى ذلك فإنه إذا كان هناك إجماع حول معنى مفهوم العولمة الاقتصادية فإن ذلك غير صحيح بالنسبة لمفهوم العولمة الثقافية[2].

ومن ناحية أخرى فإن العولمة الثقافية لم تتمكن بعد أن تجاري في تجلياتها وتطبيقاتها على أرض الواقع التجليات الحياتية والسلوكية والتطبيقات المادية والمؤسسات للعولمة الاقتصادية.

والعالم ليس موحدا ثقافيا كما هو موحدا تجاريا وماليا، كما أنه لا وجود لنظام ثقافي عالمي كما يوجد نظام اقتصادي عالمي[3].

---

[1] ـــ سالم ساري، المرجع السابق، ص. 104.

[2] ـــ عبد الخالق عبد الله، العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون العدد الثاني، أكتوبر / ديسمبر 1999، ص 74.

[3] ـــ المرجع السابق، ص 74.

لذلك ونتيجة للغموض الذي يحيط بالعولمة الثقافية في المرحلة التاريخية الراهنة، فإن دول العالم التي تتدافع وتتنافس للأخذ بسلع ومنتجات وخدمات العولمة الاقتصادية تبدو أقل اندفاعا وإقبالا، وحتما أكثر ترددا وتمهلا في اندفاعها نحو مفاهيم وقيم وأفكار العولمة الثقافية، والتي تروج عبر الفضائيات ومن خلال آخر تقنيات وسائل الاتصالات والمعلومات[1].

ولكن رغم هذا الموقف المتردد، والتخوف الملحوظ والذي يغلب عليه في أغلب الأحيان الطابع العدائي للعولمة الثقافية كأيديولوجية جديدة، فإن الثقافة وعناصرها الرئيسية كالفكر والأدب والفن ومن ثم الحياة الثقافية عموما تظهر حبا واستعدادا واضحا للعولمة والتعولم، لو تركت الثقافة لطبيعتها، وأعطيت حرية الاقتصاد نفسها لأصبحت أسرع وأكثر عولمة من الاقتصاد والجوانب الحياتية الأخرى، ويعود ذلك إلى أن الأفكار والقيم والمفاهيم والقناعات تحمل في أحشائها دائما بذور العولمة بمعنى الاستعداد للانتشار الحر دون قيود، والانتقال العابر للحدود والتوسع على الصعيد العالمي، بل إن الديانات السماوية والأيديولوجيات الرئيسية تتوجه عادة إلى كل البشرية، ولا تكترث لحدود الدول أو التجمعات القومية أو الإثنية أو الولاءات الوطنية[2].

ولكن الغرب لم يجعل في الممارسة الفعلية، من مفهوم العولمة "Globalization" ذات المعايير والمستويات الحضارية أساسا، مجالا مفتوحا لتقييم الإنجازات الثقافية، الخاصة والمختلفة، ولم يتخذ منها مناسبة لتحديث الإسهامات المغايرة وترقيتها إلى مستويات عالمية، وإنما جعل من العولمة سبيلا عريضا لإرغام الثقافات غير الغربية على التوقف عن تطوير

---

1 ـ المرجع السابق، ص 74، 75.

2 ـ المرجع السابق، ص 75.

تجاربها الذاتية لإثراء التجربة الإنسانية، وجعلها مضطرة لاستنتاج التجربة الغربية، والتطابق مع شروط الغرب الحضاري، والسير في سياقه، باعتباره النموذج الكوني المتفرد في التجربة والمرتبة والقيمة، فلم يكن السباق نحو العولمة، حقيقة، سباقا تنافسيا حرا تنمو فيه الثقافات جميعا بتلقائية واستحقاقية، وإنما طريق مشروع للغرب لاختراق الخصوصيات الثقافية، والنفاذ بقيمه الثقافية الغربية عبر الثقافات الضيقة المغلقة والخجولة المترددة[1].

إن العولمة الثقافية هي ظاهرة جديدة، وتستمد خصوصيتها من عدة تطورات فكرية وقيمية وسلوكية برزت بشكل واضح خلال عقد التسعينات، ويأتي في مقدمة هذه التطورات انفتاح الثقافات العالمية المختلفة، وتأثرها ببعضها البعض، ولم يحدث في التاريخ أن أصبحت المناطق الثقافية والحضارية، بما في ذلك أكثر المناطق الثقافية انعزالا ورغبة في الانعزال، منفتحة ومنكشفة بقدر ما هي متفتحة ومنكشفة حاليا... بل إن العولمة الثقافية التي تحافظ على الخصوصيات والثقافات، وتنتعش في ظل التنوع الثقافي، تقوم بنقل الثقافات والأحكام والقناعات والإيديولوجيات وحتى الأديان، بما في ذلك تياراتها المتشددة والمتسامحة إلى المستوى العالمي[2].

ولا شك أن هذا الارتقاء، بالثقافات إلى الطور العالمي سيسمح ببروز مفاهيم وقيم وقناعات ومواقف وسلوكيات إنسانية مشتركة وعابرة لكل المناطق الحضارية والثقافية، لذلك فإن الهدف النهائي للعولمة الثقافية هو ليس خلق ثقافة عالمية واحدة بل خلق عالم بلا حدود ثقافية، هذا الهدف النهائي لم يتحقق بعد ولا يتوقع له أن يتحقق قريبا[3].

---

[1] ـ سالم سارتي، إشكاليات الثقافة والحضارة، مرجع سابق، ص. 104.

[2] ـ عبد الخالق عبد الله، العولمة، مرجع سابق، ص. 75 ـ 76.

[3] ـ المرجع السابق، ص. 76.

وإذا كانت العولمة الاقتصادية ستحقق التقارب والتمازج بين الأمم فإن الثقافة يجب أن لا تتخلى عن هذه المهمة، وهي مؤهلة إلى التفاعل مع الكيانات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حتى تدفع أسس المبادئ الإنسانية الثابتة، مع المحافظة على الخصوصية الوطنية والإرث الحضاري للمجتمعات الإنسانية، ولا يمكن للثقافة العربية اليوم أن تكون بمعزل عما يشهده العالم من تطور سريع مسّ جميع جوانب الحياة، بل لا بد أن تواكب هذه التحولات وأن تفك عنها العزلة والانغلاق[1].

إن السعي من أجل تقارب الحضارات وربط الثقافات وتعزيز الهوية العالمية وربما أيضا خلق عالم بلا حدود ثقافية هو مجرد وجه واحد من الوجوه العديدة للعولمة الثقافية، ذلك أنه بقدر ما أن التوجه العام هو نحو تقارب الثقافات والحضارات فإن العولمة الثقافية يمكن لها أن تتجه نحو صراع الحضارات ونحو الهيمنة الثقافية لثقافة واحدة على سائر الثقافات، ونحو نشر الثقافة الاستهلاكية وجعلها الثقافة الأكثر رواجا على الصعيد العالمي، فالعولمة الثقافية التي تمهد الطريق حاليا لترابط المناطق الثقافية بإمكانها أيضا أن ترسخ انقسام العالم إلى مناطق حضارية مغلقة، وتزداد انغلاقا، وتستعد لمواجهة بعضها البعض[2].

والعولمة الثقافية لا تعني مجرد صراع الحضارات أو ترابط الثقافات، بل إنها توحي أيضا باحتمال نشر الثقافة الاستهلاكية والشبابية عالميا، فلم يحدث في التاريخ أن أصبح العالم مقبلا على رموز ومعطيات وسلع الثقافة الاستهلاكية والشبابية كما هو مقبل عليها الآن، كما أنه لم يحدث في السابق أن تمكنت الثقافة الاستهلاكية من الوصول إلى قطاعات واسعة من الأفراد والشعوب من كل المستويات الاجتماعية وفي كل القارات... ولقد تمكنت

---

[1] ـ نصر الجويلي،الثقافة العربية في مواجهة تحديات العصر،مجلة الهداية، العددان:1، 2،السنة25، 2000،ص،84 ـ85.

[2] ـ عبد الخالق عبد الله، العولمة، مرجع سابق، ص، 78.

الثقافة الاستهلاكية من توحيد شباب العالم كما لم تتمكن أية قوة أو مؤسسة أخرى من توحيدهم في التاريخ. فالشباب الذي أخذ يبرز كقوة شرائية مهمة وصاعدة. يأكل من الوجبات السريعة نفسها. ويشرب من المشروبات الغازية نفسها. ويستمع للأغاني الشبابية الراقصة نفسها. ويشاهد الأفلام المثيرة نفسها... والنتيجة النهائية لجميع هذه الاتجاهات الثقافية. والتي برزت في التسعينات هي ربط العالم بقيم وقناعات وسلوكيات وعادات مشتركة تتجاوز الحدود[1].

ما هي مظاهر تأثيرات العولمة على الخصوصية الثقافية في الجزائر؟

قبل تناول هذا الموضوع ينبغي الإشارة إلى ما هو المقصود بالخصوصية الثقافية الجزائرية؟ وهل هي منفصلة عن الخصوصية الثقافية العربية ـ الإسلامية. أم هي جزء منها. ويضاف إليها التجارب التاريخية والنضالية والثقافية للشعب الجزائري قديمها وحديثها؟ أم أن المقصود بها العناصر الثقافية الجهوية الموروثة والمتمثلة في اللهجات والعادات الجهوية غير العربية في الجزائر؟

ودون الدخول في هذه التفاصيل نعرف الخصوصية الثقافية الجزائرية إجرائيا كالآتي:

هي: "العناصر الثقافية المادية والروحية والقيمية والخياتية الموروثة والمكتسبة والتي تقوم بوظائف إيجابية في حفظ وتقوية التماسك الاجتماعي والأسري. وضبط وتوجيه سلوك الأفراد والعلاقات الاجتماعية والانتاجية. وتحدد تصورات وآفاق وأهداف أبناء الشعب الجزائري الحضارية والتنموية حاضرا ومستقبلا".

وإذا كانت هذه هي الخصوصية الثقافية المقصودة هنا. فما هي مظاهر وأساليب تأثير العولمة عليها؟

تتجلى التأثيرات التي تحدثها العولمة في الخصوصية الثقافية الجزائرية في المظاهر والقضايا الآتية:

---

[1] ـ المرجع السابق. ص. 78 ـ 80.

أولا: تسعى ثقافة العولمة إلى إضعاف مكانة وأهمية العقيدة الإسلامية ودورها الحضاري وقيمها الثقافية والأخلاقية في تدعيم الوحدة الوطنية والوقاية من المؤثرات الثقافية والأيديولوجية الأجنبية السلبية، وتسعى ثقافة العولمة في هذا الإطار إلى تعميم الفهم الخاطئ للدين الإسلامي ولوظائفه الحياتية والاجتماعية وقصره في الشعائر الدينية، وإبعاده عن المجالات الاقتصادية والسياسية والتنظيمية للمجتمع.

كما تسعى إلى إيجاد صورة قاتمة عن تعاليمه ومبادئه وطبيعة الحياة التي يدعو إليها، وذلك بدافع تهميش الإسلام، وخلق اتجاهات ومواقف معادية ومحقرة له في الوسط الاجتماعي الجزائري، لاحتوائه قيم ثقافية وأنماط سلوكية تتعارض مع السلوكات والقيم التي تدعو إليها العولمة الثقافية، وتتناقض مع مصالح قوى العولمة المحلية والأجنبية الساعية إلى تحقيق مصالح مادية عن طريق إشاعة الثقافة الاستهلاكية المحتوية على البذخ والمجون والتطرف فيهما.

ثانيا: تحاول ثقافة العولمة تسويد التجارب التاريخية والحضارية والثقافية والتنموية للمجتمع العربي الإسلامي عموما وللمجتمع الجزائري خصوصا، عن طريق تشويه نضال وكفاح الشعب الجزائري، والتقليل من ثمار ذلك النضال، مع تبيض مرحلة الاستعمار، والدعوة مجددا إلى الانضواء في التبعية له في شكله المعولم.

ثالثا: ترتيب أولويات القضايا والمشكلات والموضوعات التي ينشغل بها الرأي العام الجزائري، بما يتلاءم مع العولمة الشاملة (الاقتصادية، السياسية، الاتصالية، والثقافية)، وبما يخدم مصالح النخب والشرائح الاجتماعية المتعولمة والعاملة على التمكين لثقافة العولمة ورموزها وأنماطها المعنوية والمادية والفنية والسلوكية والسياسية والإعلامية في الجزائر.

وتوظف وسائل الإعلام الجماهيرية في هذا المجال، حيث تقوم بإثارة بعض الموضوعات والقضايا والأحداث وتعطيها أولوية في الترتيب والاهتمام ضمن أجندتها مما يؤثر على نوع

ودرجة اهتمام واتجاهات ووعي الرأي العام، إذ تبين من الدراسات العديدة التي تناولت هذا الموضوع النتائج الآتية[1]:

أ ـ لوسائل الإعلام تأثير كبير في تركيز انتباه الجمهور نحو الاهتمام بموضوع ما، أو أحداث وقضايا بعينها، فالجمهور لا يعلم من وسائل الإعلام عن هذه الموضوعات فحسب، بل يعرف كذلك ترتيب أهميتها من خلال كم المعلومات عنها في الحصص الأخبارية، وموقعها في الصحيفة، على سبيل المثال.

ب ـ تنتقل أجندة ترتيب الأولويات في وسائل الإعلام إلى الجمهور.

ج ـ أجندة وسائل الإعلام تبني وترتب أجندة الجمهور، وهناك علاقة ارتباطية إيجابية قوية بين أهمية الموضوع في وسائل الإعلام وأهميته لدى الجمهور.

د ـ بناء وترتيب أجندة أولويات الرأي العام، وتوجيه اهتماماته وظيفة تضاف إلى وظائف وسائل الإعلام.

هـ ـ تحدد أجندة وسائل الإعلام ما يفكر فيه الرأي العام.

و ـ هناك من الدلائل ما يؤكد دور أجندة وسائل الإعلام في التأثير على قرارات وأحكام وتقديرات صناع السياسة، فقد تبين أن التناول الإعلامي يؤثر في الصفوة السياسية، وجماعات المصالح وصناعة السياسات الحكومية التنفيذية.

رابعا: التأثير على الخلية الأولى للمجتمع، وهي الأسرة، عن طريق بث مفاهيم وقيم وأساليب سلوك وعلاقات غريبة عن قيم وعادات وتقاليد المجتمع الجزائري العربي المسلم،

---

[1] ـ د.راجية أحمد قنديل. الاتجاهات الحديثة في دراسات الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية. الدراسات الإعلامية،العدد: 94، يناير، مارس 1999، ص، 89 ـ 90.

لتحديد نمط الأسرة المستهدف تحقيقه، مناقضة في ذلك تعاليم الإسلام وأخلاقه ومبادئه التي تشكل الأسرة وتضبط سلوك أفرادها وتحدد علاقاتهم بغيرهم من الأسر والجماعات.

خامسا: التأثير في المنظومة التربوية وصياغتها صياغة جديدة تتلاءم مع ثقافة العولمة السلبية، وتخدم النخب المحلية المتعولمة اجتماعيا وماديا وإيديولوجيا وثقافيا، وتتلاءم مع أبعاد العولمة الاقتصادية والتجارية والفكرية... إلخ.

سادسا: بث التفرقة وتكريس التشذرم والنعرات الجهوية والعشائرية والقبلية بين أبناء الشعب الجزائري، وإذكاء نار الفتنة والتناحر الماديين والثقافيين تحت ستائر متعددة: دينية تارة، ولغوية وعرقية وجهوية أخرى، وقد وجدت من بين الجزائريين من يقوم بهذه النعرات والسلوكات التدميرية ويؤججها، مما كان له وقع مر على المجتمع وتماسكه الحضاري والثقافي والاجتماعي والسياسي.

سابعا: التأثير في نمط التنمية المستهدف عن طريق الدعاية للنمط الليبرالي الرأسمالي تحت دعاوى فشل الاقتصاد المخطط والمركزية ونجاح الاقتصاد القائم على روح المنافسة وعلى قانون السوق، وقد رافق هذا التوجه الدعائي والتنموي التركيز على النشاط الاقتصادي الريعي والخدمي والتجاري بدل النشاط الإنتاجي المستهدف تحقيق الاستقلال الغذائي والاقتصادي والطبي ... وغيره.

عوامل تأثيرات العولمة على الخصوصية الثقافية للجزائر:

أسباب فشل إيجاد وتنمية الثقافة الوطنية المعاصرة:

يعزى الفشل في تأسيس وبعث ثقافة وطنية أصيلة متفتحة إيجابا على الآخر ومتفاعلة معه إلى هذا العامل الخارجي المتمثل في الاختراق الثقافي الغربي الذي وجد أوضاعا داخلية مساعدة له في التغلغل والنفوذ، إذ أننا نحن الذين نوفر له شروط اختراقه لبنياننا الفكري وإدراكنا ووعينا ولنضامنا الحياتي، سواء في حالة الاستجابة له، أو في حالة مقاومته، خصوصا وأن هذا الاختراق يتمثل في تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من

المعارف والسلع والبضائع (معارف إشهارية هدفها تسطيع الوعي، وسلع استهلاكية تمنع الادخار وتعوق التنمية) وذلك عن طريق تعطيل فاعلية العقل وتكييف المنطق والقيم وتوجيه الخيال وتنميط الذوق وقولبة السلوك، من أجل إحلال "المجتمع الاستهلاكي" محل "المجتمع الإنتاجي" وتمزيق الوحدة الثقافية للمجتمع الجزائري تمهيدا لتفتيت الرابطة الوطنية، وتدمير التماسك الاجتماعي وخاصة في خلق حاجات زائفة. وإيجاد حالة تنافس زائفة أيضا في المجتمع بين الفئات الميسورة من أجل الرفاه، في حين أنه يكوِّن لدى الفقراء شعورا بالإحباط والضياع والحقد وأيضا تحطيم القيم الإنسانية بانعدام الروادع الداخلية الأمر الذي يؤدي إلى حمَّى الرفاه، وحُمَّى الفقر على حد سواء، والأخطر من ذلك الاستعاضة عن الأصالة بمحاكاة النموذج الوافد على أساس أنه الأقوى المطلوب تقليده[1].

وقد لخصت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أخطاء التبعية الثقافية بدقة بقولها إن التبعية المفروضة على الثقافات الأخرى لا تلغي قيمتها التراثية فحسب، وإنما تفكك بناها التكوينية وتهدد بانحلالها، وتحول دون إبداعها الذاتي ويتم ذلك عن طريق[2]:

1 ـ فرض قيم الاستهلاك، وتحويل المجتمعات المخترقة إلى مجرد أفواه وعقول مستهلكة لا منتجة، ومنفعلة لا فاعلة، وتنميط الحياة الثقافية، بحيث تتحول الحضارات الأخرى إلى حضارات هامشية.

2 ـ فرض النموذج الثقافي التقني المتقدم الواحد، وهذا يسلب الهوية العربية مقوماتها من نهج في المعرفة أو في القيم أو في غيرها، ويوقف الذاتية الثقافية عن الإبداع والتطور، وينتهي إلى تدميرها.

3 ـ تفكيك البيئة الاجتماعية بحيث تخضع لمتطلبات وحاجات التبعية الجديدة.

---

[1] ـ د. حامد خليل، مستقبل الوطن العربي ودور جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، العدد: مارس/ آذار 1998. ص، 70 ـ 71.

[2] ـ عن المرجع السابق،ص71(الخطة الشاملة للثقافة العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة العلوم، تونس 1990) ص، 65.

وإذا كان الأمر على هذا النحو، وكانت هذه هي وسائل ومقاصد وأهداف الاختراق الثقافي للعولمة فما الذي نفعله نحن حيالها؟ وهل نوفر له الشروط المؤدية إلى اختراقنا أم نرد إلى أصحابه؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة غير ممكنة الآن لأسباب كثيرة لا داعي لذكرها هنا، لكن ينبغي الإشارة إلى حالة الانقسام الموجودة بين الأنصار والرافضين لثقافة العولمة في مجتمعنا، حيث يدعي الأنصار أن العولمة هي السبيل الوحيد للتقدم والتنمية واللحاق بالعصر علميا واقتصاديا وثقافيا وتكنولوجيا بينما يصر الرافضون لها على أن العولمة وما سبقها من اختراق ثقافي وما تقوم به من تكثيف وتسريع له هي السبب في حالة الإخفاق الراهنة على كافة الأصعدة، ولذا فإن السبيل الوحيد للخروج من هذه الحالة يكمن في العودة إلى قيم الأصول والاحتماء بها، وتنفيذها حرفيا.

وقد أدت حالة الصراع بين التيارات الثقافية في الجزائر المعاصرة إلى حالة حرب تناحرية بين مرجعيات وذهنيات ثقافية صورية تجمد الحركة في مواقع ثابتة فتتعمق الهوة، ويتكرس التمزق والتشرذم والهروب إلى الوراء تارة، وإلى الأمام أحيانا، مما يفسح المجال لبروز النعرات الإثنية والتعصب الثقافي والأيديولوجي ـ وكل ذلك على حساب حاضر الثقافة الوطنية ومشروع مستقبلها.

وإذا كانت الثقافة الغربية الحقيقية التي أسست في السابق حالة التقدم في مجتمعاتها هي الثقافة التي تتبنّى: قيم العقلانية والروح النقدية، والإنتاج، والبحث العلمي والتضامن الاجتماعي، والحوار، والعلمانية الحقيقية، والحرية وتداول السلطة، والإبداع، والمؤسساتية، والأهم من كل ذلك القدرة على رفع الصراع الاجتماعي من صراع بين عصبويات كما هو الحال عندنا، إلى صراع بين تيارات أو اتجاهات وطنية وقومية تفتح مجالاً أرحب لتفتح الفرد ورقيه على جميع المستويات ولتطور المصالح

العامة، مما يتيح للجميع الاندماج طواعية في المتحد القومي والوطني الذي يتسع للجميع، ويكون لكل فرد الموقع الذي تؤهله قدراته على شغله[1].

فهل هذه هي الثقافة التي يتبناها أنصار ثقافة العولمة ويتصدى لها الرافضون لها عندنا؟.

ولذلك فإن ما يشكل العائق الأكبر في طريق تأسيس وتدعيم وتنمية الثقافة الوطنية بكل أبعادها وعناصرها الروحية والحياتية إنما هي بلادة بعضنا وزيف وعيهم، مما يسمح للاحتكارات الثقافية الغربية العمل على تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من المعارف والسلع والبضائع كما سبق ذكره.

ومع ذلك فإن هذا التعصب الثقافي والتناحر الداخلي ليس هو العامل الوحيد المؤدي إلى اختراق العولمة الثقافية لبنياننا الاجتماعي ومحيطنا الثقافي، إذ توجد عوامل أخرى منها[2]:

1 ـ اتساع رقعة الأمية الثقافية بين المواطنين.

2 ـ عدم تطابق برامج التعليم في كثير من الحالات لا مع حاجات المجتمع وتطورات العصر، ولا مع تشكيل عقل نقدي وبحثي ومحاور ديمقراطي وعقلاني.

3 ـ ضعف الصناعة الثقافية الذي يؤثر على مستوى الإنتاج الثقافي كما وكيفا.

4 ـ هيمنة الإعلام الترفيهي السطحي.

5 ـ عوائق تشريعية وهي مجموعة القوانين التي تتحكم في مسيرة العمل الثقافي، باسم المبالغة في الوطنية والممنوعات.

6 ـ عوائق إدارية ومالية وهي مجموعة التدابير التي تتخذ وتقف حائلا دون التدفق الثقافي الحر بين الجزائر والدول العربية التي لها ثقافة مناظرة.

---

[1] ـ المرجع السابق، ص 72.

[2] ـ المرجع السابق، ص 72، 73.

7 ـ عوائق سياسية وهي إخضاع الثقافة للأضواء السياسية وعدم رسم بنى ثابتة ومُدَعمَة للهيئات والمؤسسات الثقافية وقلة التنسيق بينها.

8 ـ إسراف قطاع الدولة بالاهتمام بالوجه الدعائي للثقافة، وإسراف القطاع الخاص بالاهتمام بالربح المادي، الأمر الذي يؤدي إلى إهمال التجارب الإبداعية الأصيلة والمهمة.

وإزاء تمنع المجتمع أو سلبيته في تأييد الدولة، فإن هذه الأخيرة تعمد إلى بناء قشرة اجتماعية بديلة، وتوكل إليها تمثيل المجتمع الغائب، فتنشئ نقابات أو روابط "لتمثيل" العمال والفلاحين والمهنيين كما تشاء تمثيلهم، وتضع على رأسها "قيادات" من اختيارها وتحكم سيطرتها المباشرة أو غير المباشرة على بقية المؤسسات الأهلية والتطوعية سواء من خلال أعوانها أم بتضييق مجال حركتها وانتشارها.

وهكذا يكون "المجتمع" الذي تعلن الدولة وحدتها معه قشرة كاذبة، فهو مجتمع صنعته الدولة على مثالها وصورتها[1].

بالإضافة إلى هذه العوامل الداخلية المساعدة للعولمة في إحداث تأثيراتها السلبية على الخصوصية الثقافية في الجزائر وفي الوطن العربي، هناك عوامل خارجية تؤثر العولمة بواسطتها نفس تلك التأثيرات، ومن أهمها:

1 ـ التحدي الإعلامي الغربي للثقافة العربية والجزائرية ويتمثل هذا التحدي في الآتي:

أ ـ وكالات الأنباء العالمية وذلك بفضل ما تملكه من قدرات على نقل الخبر من مختلف مناطق العالم، ويتمثل الخطر هنا في أن ما تنقله هذه الوكالات يتلوّن بمنظار ناقلها وبمصالح البلد الذي يمثله.

ب ـ التحكم بالاتصالات الدولية وذلك عن طريق الأقمار الصناعية والاتصالات اللاسلكية بما لها من مقدرة على كسر الحواجز بين بلدان العالم.

---

[1] ـــ المرجع السابق، ص 73.

جـ ـ التحكم في التنمية الاتصالية صناعة وتصديرا، ويظهر هذا بالخصوص في هيمنة الدول الغربية واليابان على صناعة وتجارة تكنولوجيا الاتصالات الدولية، وهذا التحكم يؤدي إلى فرض أنواع من التسلط فيما يخص تصدير التكنولوجيا إلى البلاد العربية والنامية والجزائر.

ومعلوم أن هذه الأساليب لها تأثيرها الكبير والمباشر على ثقافة هذه البلدان، حيث تحاصر وسائل الإعلام الغربية الإنسان فيها، بالكلمة المسموعة والمقروءة والصورة، ذلك أن الفرد اليوم في مختلف مناطق العالم أصبح يعتمد اعتمادا كليا على تحصيل المعلومات من خلال وسائل الإعلام المتطورة[1].

وهذا التطور الإعلامي سيؤدي إلى فرض ثقافة جديدة مخالفة تماما لثقافات الدول النامية، ومنها الجزائر، كما أنه سيؤدي إلى تهميش الثقافة الوطنية ومحاولة القضاء تدريجيا على الهويات الثقافية الهشة غير القادر على الوقوف في وجه الثقافات الوافدة[2].

إذ أن العولمة الثقافية أصبحت، عبر وسائل الإعلام وشبكات المعلومات كالأنترنيت وسواها، وتمارس نوعا من التحكم والضبط لسلوك الأفراد والمجتمعات، بطريق قسرية رغم بعض أشكالها الجذابة، ولهذا لم يعد مستغربا أن تمتلك بعض المحطات التلفزيونية الفضائية مواد تفوق ميزانيات بعض الدول النامية أو أن تصل ميزانية فيلم سينمائي إلى مئات الملايين من الدولارات.

فالعولمة الثقافية تساهم كثيرا على مزيد من الفاعلية في التأثير في الثقافات الوطنية عبر أجهزة الإعلام/البث التلفزيوني[3].

---

[1] ـ نصر الجويلي، الثقافة العربية في مواجهة تحديات العصر، مجلة الهداية، العددان: 1، 2، السنة 25، 2000، ص 83.

[2] ـ نفس المرجع.

[3] ـ حواس محمد، العولمة الثقافية، المجلة الثقافية، المرجع السابق، ص 26.

وهذا ما جعل بعض الدول تواجه ما أسماه "توماس ماك" بالإمبريالية الإلكترونية التي يعرّفها بقوله: "بأنها علامة التبعية التي تأسست باستيراد معدات الاتصال والبرامج الأجنبية ومعهما المهندسين والفنيين وما يتعلق بها من بروتوكولات ومعلومات، وذلك بخلق الأسس لمجموعة من المعايير والقيم الأجنبية والتوقعات التي يمكن أن تغير الثقافة المحلية وعمليات التنشئة الاجتماعية إلى درجات مختلفة[1]".

ولا شك أن هذه الإمبريالية الإلكترونية لها تأثيرها المباشر على الانسلاب الثقافي في الوطن العربي والجزائر، وهو ما يؤدي إلى انسلاخ الفرد عن ثقافته وتبني ثقافة أخرى، وهو ما تسعى إليه الإمبريالية الثقافية في الغرب اليوم.

وفي هذا الإطار يقول "روبرت بلم" "Robert Blum" في كتابه الشؤون الثقافية والعلاقات الخارجية: "إنه التزام منا أن نفعل ما في وسعنا لنمارس نفوذنا الثقافي ـ أي الأمريكي ـ بطريقة تساعد الآخرين بحيث لا يكون حجم المساعدة يسمح للمبادئ الغربية أن تمد الآخرين بشيء سوى التطلع إلى تغيير غير مسيطر عليه، هذه مهمة ثقافية أساسية تستلزم تصورا واضحا لقيمنا والطريقة التي فيها نرغب من الآخرين أن يشاركونا بها هذه القيم[2]".

وهذا يدل دلالة واضحة على أن النفوذ الإعلامي الغربي غايته السيطرة ونشر القيم والمعايير الثقافية الغربية، وينطلق هذا التصور من الإعلام المتطور تجاه ثقافات الشعوب الأخرى من فكرة مؤداها "إن ثقافات شعوب وأمم العالم الثالث ما هي إلا ثقافات بدائية

---

[1] ـ نصر الجويلي. مرجع سابق، ص 83.

[2] ـ نصر الجويلي. المرجع السابق، ص 83.

يتوجب القضاء عليها لأنها تقف ضد التجديد الثقافي[1]"، وخاصة تلك الثقافات التي تناضل من أجل بناء حياة مستقلة اقتصاديا وسياسيا وفكريا.

2 ـ تأثير القيم الثقافية الغربية على أفراد المجتمعات النامية والعربية بفضل انتشار وسائل الإعلام، إذ أنه كلما ذاعت قيم المركز (الغرب) في الأطراف من خلال وسائل الاتصال الحديثة انتشر التغريب وازداد تحيز الثقافات والمجتمعات في الأطراف إلى الغرب والميل نحو الإعجاب به وتقليده وعده نموذجًا للثقافة العالمية ونمطا للحداثة، وانتشرت قيم الغرب في العنف والجريمة والجنس والشهوة والثروة والقوة وانتشرت قيم الاستهلاك والوفرة والفردية والأنانية... وانحسرت قيم الإنتاج والتقشف وروح الجماعة والتضحية، وهذا الأمر في مجمله يسهم في خلق أعباء إضافية، وربما معضلات مستقبلية، أمام مؤسسات الثقافة الوطنية، ويمكن أن يقود إلى رد فعل على الغرب وحداثته قد تتجسد بعض صوره في النزعات السلفية التي ترفض الغرب وتحتقر الحداثة وتنفر من المعلومات وتفضل تراث الأنا على الآخر وحداثته[2].

3 ـ التحدي التكنولوجي الغربي للثقافة العربية والجزائرية:

تعتبر التكنولوجيا من أخطر أنواع التحدي التي واجهتها الثقافات، ومنها الثقافة العربية والجزائرية وما زالت تواجهها، وخاصة تلك الثقافات التي ما زالت قاصرة على دخول عالم التقنية لأسباب اقتصادية واجتماعية، ولم تتهيأ بعد للوقوف في وجه هذا التحدي.

ويتمثل الخطر التكنولوجي على الثقافة العربية وغيرها من الثقافات فيما يتوهمه البعض من أن الإنتاجات المادية والعلوم التقنية تتسم بالتجرد والبراءة من كل خطر يعتقد، وأن التكنولوجية لا

---

[1] ـ موسى السيد، موقع الإعلام في النموذج الشامل للغزو والإمبريالي، مجلة الوحدة، مارس 1989، ص 50، عن نصر الجويلي، المرجع السابق، ص 84.

[2] ـ تامرك محمد، تكنولوجيا المعلومات والدولة الوطنية، شؤون الأوسط، أكتوبر، نوفمبر 2000، ص 39.

علاقة لها البتة بثقافة أهلها وهي بذلك لا تشكل أي خطر على المتعاملين معها، في حين أن الإنتاج المادي والتكنولوجي منه بالخصوص ما هو إلا ثمرة للمكونات الثقافية ونتيجة من نتائجها، وهو ما أكده العالم الاقتصادي المكسيكي "هيريرا" "Herrira" من أن التكنولوجيا ليست مظهرا ماديا للثقافة فحسب بل هي أيضا كعنصر مركزي فيه، ونقل التكنولوجيا حسب رأيه إنما يعني أيضا نقل الأشكال والقيم والمعايير الثقافية وهذا يهدد الاستقلال الثقافي للبلدان النامية التي مازالت عالة على البلدان المتطورة صناعيا في هذا الميدان[1].

ويؤكد عالم الاجتماع البرازيلي ـ غوليت ـ على أن نقل التكنولوجيا في العالم المصنع إلى العالم النامي لا يشمل المجال الإنتاجي فحسب بل يجر خلفه تغييرات مطابقة في حنكات وخبرات العمل وفي البيئة النفسية ونمط التفكير، وهذا ما قد يهدد الاستقلالية الثقافية للدولة المستقلة المستوردة، لأنه لا يمكن أن يتصور إنتاجا ماديا أو اختراعا علميا أو أي ظاهرة تكنولوجية بريئة كل البراءة من أي خلفية فكرية، ولهذا لا بد من التوصل إلى تكنولوجيا مناسبة تأخذ بعين الاعتبار مكوّنات العالم النامي وخصائصه الاجتماعية والثقافية والبيئية[2].

4 ـ التداخل المتعاظم عبر الحدود القومية للشؤون الثقافية السياسية، حيث أصبحت العولمة تعبر عن نمط من الحياة شاع الاعتقاد بضرورة اتباعه وتبنيه كفلسفة ونظرة معينة إلى الحياة والكون، ومن هذه الفلسفة التخلي عما يسمى بالخصوصية، فمسألة الخصوصية هذه نادرا ما تثار بسبب طول عهد اكتساح هذا النمط من الحياة وبسبب سرعته، ووجود مصلحة أكيدة لأصحاب الثقافة والمنتجات التي تجري عولمتها في عدم افتضاح خصوصيتها،

---

[1] ـــ نصر الجويلي، الثقافة العربية في مواجهة تحديات العصر، مجلة الهداية، العددان: 1، 2، السنة 25، 2000، ص 81.

[2] ـــ المرجع السابق، ص 82.

واستخدامها مختلف وسائل القهر المادي والسياسي والسيكولوجي والعقلي لتصدير ما هو خاص على أنه إنساني وعام[1].

5 ـ التنميط المتزايد من السلوك البشري في اتجاه ثقافة معممة أو ما يسمى بثقافة الأمركة خاصة في ظل تزايد سرعة النقل والمواصلات واتساع الأسواق، وإزالة الحواجز أمام انتقال المعلومات والأفكار.

إن من ينظر إلى ثقافة المجتمعات اليوم يمكن أن يصفها بأنها ثقافة الهامبورجر والكوكاكولا والمأكولات السريعة والجيتر، ولكن كيف يكون الموقف في حالة الإدراك بأن هذا الذي تجري عولمته ليس إلا سلعا وخدمات بعينها، ذات طبيعة وخصائص معينة أفرزتها ثقافة بعينها، وأنه ليس هناك أي التزام قانوني أو ديني أو أخلاقي أو فني يجبر أصحاب الثقافات الأخرى على قبول هذه السلع والخدمات والثقافات بالذات[2].

6 ـ تأثير البرامج الترفيهية المقدمة في وسائل الإعلام الغربية والجزائرية، إذ تبين أن هذه البرامج احتلت المرتبة الأولى ضمن البرامج الإذاعية المقدمة في إذاعات أحد عشرة بلدا عربيا في الفترة بين 1985 و1990، وقد تراوحت نسب هذه البرامج بين 62.9 % و41.9 % في جيبوتي ومصر و5.7% و7.1 % في قطر وسوريا[3].

---

[1] ـ أحمد مجدي حجازي، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية: رؤية نقدية من العالم الثالث، عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر/ ديسمبر 1999، ص 141.

[2] ـ المرجع السابق، ص، 141.

[3] ـ Unesco Statistical yearbook 1992 في: عصام سليمان الموسى، التدفق الإعلامي بين الدول العربية: أهميته، مزاياه، عوائقه، الدراسات الإعلامية، العدد: 78، يناير ـ مارس 1990، ص 32.

وتستورد الدول العربية أفلاما أجنبية بلغت في سنة 1989، 774 فيلما في قطر كحد أقصى و96 فيلما في عمان كحد أدنى. وتجلب هذه الأفلام من الولايات المتحدة بنسبة دنيا 21.3% في حالة الكويت، وبنسبة قصوى: 63.3% في حالة مصر، و67.7% في حالة عمان، وتستورد الجزائر أفلاما من الولايات المتحدة بنسبة 32.1% ومن فرنسا بنسبة 15% ومن الهند بنسبة 17.9% وذلك في سنة 1985[1].

أما مضامين البرامج الترفيهية التلفزيونية فقد احتلت أيضا المرتبة الأولى البرامج المقدمة في التلفزيونات العربية في الفترة بين 1985 و1989، حيث تراوحت نسبتها بين 16.2% كحد أدنى حالة مصر، والإمارات العربية 53.7% كحد أقصى[2].

وورد في تقرير صادر عن اليونسكو أن نسبة البرامج التلفزيونية المستوردة في خمس بلدان عربية من بينها الجزائر تبلغ في المتوسط 42% من جملة البرامج المقدمة في تلفزيوناتها الوطنية[3].

وتتضمن البرامج المستوردة في معظمها أفلاما تلفزيونية وبرامج وثائقية، وتستورد الجزائر 26 % من هذه البرامج من أمريكا، و20% من فرنسا، و12% من بريطانيا، و9% من ألمانيا[4].

ولقد تبين في دراسة إحصائية للبرامج المقدمة في التلفزيون الجزائري خلال خمس سنوات، من 1987 إلى 1991، أن الأفلام احتلت المرتبة الأولى بنسبة (19.62%) والمسلسلات المرتبة الثانيـــة (15.48%)، وتبين أن نسبة البرامج الترفيهية المقدمة خلالها هي (44.80%)،

---

[1] ـــ المرجع السابق، ص. 30.

[2] ـــ المرجع السابق، ص 31.

[3] -Rapport Unesco: La circulation internationale de l'information et émission de TV. N 100. 1983. P. 43.

[4] - Ibid. P.43.

منها (7.33%) وطنية، و(11.56%) عربية، و(25.91%) أجنبية، أي أن البرامج الترفيهية الأجنبية أكبر من البرامج الترفيهية الوطنية والعربية معا المقدمة في تلك الفترة[1].

وفي سنة 1994، بلغت نسبة البرامج المستوردة المقدمة في التلفزيون الجزائري (54.48 %)، وأخذت برامج التسلية نسبة (48.03%) من البرامج المقدمة في نفس السنة،منها (10.43%) وطنية والباقي (89.87%) مستوردة من البلدان العربية والأجنبية، وتتوزع هذه البرامج على الأنواع الآتية:

المسلسلات (18.17%)، والأفلام (17.94%)، والموسيقى والمنوعات (9.12%)، الألعاب والسكتشات (2.32%)[2].

وإذا نظرنا إلى توزيع البرامج المستوردة المقدمة في التلفزيون الجزائري في سنة 1994، لوجدنا أن المسلسلات تحتل المرتبة الأولى بنسبة (33.01%)، وأن الأفلام تحتل المرتبة الثانية بنسبة(30.25%) أي أن مجموع البرامج الخيالية يبلغ نسبته(63.26%) من البرامج المستوردة، بينما بلغت البرامج الوثائقية والتحقيقات والأشرطة المصورة (15.32%) محتلة بذلك المرتبة الثالثة ضمن البرامج المستوردة في 1994[3].

---

[1] - E.N.T.V Direction des programmes. Département des statistiques et analyses. Rapport de cinq années de diffusion 1987 à 1991, N.P.

[2] - E.N.T.V Direction des programmes. Département des statistiques et analyses. Rapport Annuel diffusion 1994, N.P.

[3] - Ibid, N.P.

وقد قدم التلفزيون الجزائري خلال سنة 1998 البرامج الآتية: الخيالية (22.48%)، والتربوية والثقافية (17.47%) وبرنامج صباح الخير (16.97%)، والأخبار (14.39%) والموسيقى والمنوعات (10.88%)، والرياضة (6.91%)، وبرامج الأطفال (5.39%)[1].

وقدم في نفس السنة أفلام أجنبية بنسبة 27.75% من جملة البرامج المستوردة، منها 23.05% عربية، و(76.95%) غربية، وقدم خلالها المسلسلات بنسبة (26.51%) من البرامج المستوردة، منها 86% عربية، و14% غربية[2].

ويتضح لنا من هذا التوزيع أن البرامج الترفيهية تأخذ الحجم الأكبر فيه مما يعني أن الدور الأول الذي يقوم به التلفزيون الوطني هو التسلية والترفيه، وليس الإعلام والتربية والتثقيف.

والخطر الموجود هنا هو أن الجزء الأكبر من المواد والبرامج الترفيهية المقدمة مستوردة من الخارج ويتضمن محتويات وقيما ثقافية واجتماعية غريبة عن بيئة الإنسان الجزائري الحضارية والثقافية والمعيشية، وهذا يؤدي إلى نتائج وآثار سلبية على أمزجة وتصور وقيم وسلوك أفراد المجتمع الجزائري العربي المسلم، ويتسبب في حدوث تصدعات بين أفراده وشرائحه المختلفة، وتباين في ميولاتهم ورغباتهم وأذواقهم واتجاهاتهم وقيمهم السلوكية والمعيشية والأيديولوجية والثقافية[3].

ولقد اتضح أن توزيع البرامج المستوردة المقدمة في التلفزيون الجزائري في سنة 2000 كان كالآتي:

---

[1] - E.N.T.V Direction des programmes. Département chargé de la mesure de l'audience section des statistiques. Rapport Annuel diffusion 1998, N.P.

[2] - Ibid. N.P.

[3] ـــ عبد الله بوجلال، أثر مشاهدة البرامج التلفزيونية الأجنبية على القيم الاجتماعية والثقافية والسلوكية بالمجتمعات النامية، المجلة الجزائرية للاتصال، ع: 14 ـــ جويلية ـــ ديسمبر 1996، ص 94.

1 ـ أخذت المسلسلات التلفزيونية المرتبة الثانية ضمن البرامج المستوردة بنسبة 21.95 %،منها90.37% عربية و9.63% غربية، مقابل نسبة 1.21% أخذتها ضمن البرامج الوطنية.

2 ـ أخذت برامج الأطفال المرتبة الثالثة بنسبة 20.13% وكلها عربية (أي بنسبة 100 %) ومدبلجة إلى العربية.

3 ـ احتلت البرامج الوثائقيةوالتحقيقات والحصص المصورة المرتبة الأولى بنسبة:(23.03%) ضمن البرامج المستوردة، منها: (99.43%) عربية ومدبلجة إلى العربية، و0.57% غربية.

4 ـ أخذت الأفلام المرتبة الرابعة بنسبة 16.79%، منها: (74.61%) غربية، و(25.39 %) عربية، أي أن ثلاثة أرباع الأفلام غربية.

5 ـ وأخذت الموسيقى والمنوعات المرتبة السادسة بنسبة 4.53%، منها (69.68%) عربية، و(30,22%) غربية.

وفيما يخص نوع البرامج الغربية المستوردة في سنة 2000 فتبين أن الأفلام أخذت المرتبة الأولى بنسبة(52.29%) ضمن البرامج الغربية المقدمة في التلفزيون الجزائري، وأن البرامج الرياضية أخذت المرتبة الثانية بنسبة:(32.40%)، وأخذت المسلسلات المرتبة الثالثة بنسبة (8.81%)،واحتلت الموسيقى والمنوعات المرتبة الرابعة بنسبة (5.71%)، بينما أخذت البرامج الوثائقية والتحقيقات والبرامج المصورة المرتبة الخامسة بنسبة ضعيفة جدا (0.54%)[1].

وتفصح هذه البيانات اعتماد التلفزيون الجزائري على المواد والبرامج المسلية والدرامية المستوردة أكثر من اعتماده على البرامج والمواد الإخبارية والعلمية والثقافية ويرجع هذا إلى

---

[1] - E.N.T.V Direction des programmes. direction de la programmation Département chargé de la mesure de l'audience section des statistiques. Rapport Annuel diffusion 2000. N.P.

نقص الإنتاج المحلي وضعفه في هذا النوع من البرامج الترفيهية مما يدفعه إلى عملية الاستيراد لتلبية رغبات الجمهور وملء ساعات الإرسال، وتسمية هذا النوع من البرامج الترفيهية لا يعني خلوها من المضامين الثقافية والاجتماعية والسلوكية، وبالتالي تأثيرها المباشر أو غير المباشر على القيم الاجتماعية والثقافية والسلوكية للجمهور، خصوصا الشباب، بل على العكس من ذلك، إذ تحدث تأثيرات قوية في هذا المجال، وهذا ما جعل التلفزيون يعتمد كأداة أساسية من أدوات التغلغل الثقافي والإعلامي للبلدان الغربية المتقدمة في بلدان العالم الثالث والجزائر في مقدمتها.

ومما يدعم هذا الاتجاه هو أن العديد من البرامج الدرامية الأمريكية المستوردة تسعى إلى مسخ شخصية الفرد وتعمل على سلخه من واقعه وانتمائه الاجتماعي، وهي برامج تضع ضمن أهدافها إضفاء هالة من التضخيم على الشخصية الأمريكية واعتبارها شخصية نموذجية لإنسان خارق (سوبرمان) في محاولة لإيقاع المشاهد غير الأمريكي في شرك الإحساس الدونية[1].

وتحرص هذه البرامج على طمس سمات الثقافة القومية والوطنية لصالح الثقافة الدخيلة المعولمة، إذ تحتوي هذه البرامج من مضامين ما يشكل خرقا للتقاليد والقيم الدينية والثقافية الأخلاقية السائدة في مجتمعاتنا العربية، خصوصا في مجتمعنا الجزائري.

ومما يزيد في خطورة هذا النوع من البرامج المستوردة هو احتلالها حجما زمنيا معتبرا ضمن ساعات الإرسال، إذ قد يتجاوز حجم حضورها ربع مجموع ما هو مبرمج، حيث تؤكد الإحصائيات وزن المسلسلات في البرمجة التلفزيونية العربية التي تحولت في السنوات

---

[1] ـــ ناطق خلوصي، الغزو التلفزيوني ومخاطره، الإذاعات العربية،العددالثالث،1993،ص 51.

الأخيرة إلى ظاهرة اجتماعية واتصالية ساهمت في تهميش البرامج الحوارية ذات المضامين المعرفية والتي تستهدف الطرح والتحليل المعمق، وبالتالي الإثراء الثقافي[1].

وقد أحدثت هذه السياسة البرامجية تأثيرات سلبية على الإنسان العربي والجزائري، خصوصا على الأطفال والشباب، وتتمثل هذه التأثيرات في عدم استطاعت الجيل الجديد التوفيق بين ثقافته الوطنية الأصيلة والثقافة المعولمة، مما عرقل عملية تفاعله واندماجه الثقافي محليا وإقليميا وعالميا، بطريقة موضوعية وعقلانية وهادفة.

إن مثل هذا الوضع الجديد قد يحدث فجوة ثقافية يصعب تجاوزها على المدى القريب والمتوسط، تتمثل في الإقصاء الثقافي المفروض على قطاعات اجتماعية هامة وخاصة منها: الأطفال والشباب الذي يريدون امتلاك ثقافة توفيقية تراعي الجذور التاريخية والهوية الثقافية وواقع العصر وتطلعاته، مع تدعيم إمكانياتهم الفكرية والعلمية والمادية، وفسح مجال حر لخلق علاقة جديدة بينهم والعالم والمجتمع لإيجاد ثقافة جديدة تتماشى مع التكنولوجيا والعلم وإعطائهم ثقة في إمكانياتهم في المبادرة والخيال وحرية الفعل المبدع وإنتاجه[2].

وتؤكد هذه القرائن وغيرها استخدام التلفزيون ووسائل الإعلام الأخرى، كالإذاعة والسينما وغيرهما، كوسائل لتحقيق التحديث وفق مفهوم خاص له لدى الفئات المهيمنة اجتماعيا وسياسيا وثقافيا وإعلاميا في الجزائر ـ ذلك المفهوم الذي يعمل على تكريس الأوضاع السلبية المعاكسة للتقدم وللتنمية الإنسانية والثقافية والعلمية للإنسان الجزائري، في إطار محيطه الحضاري والثقافي

---

[1] ـ عبد القادر بن الشيخ، إحصائيات العدد حول المستورد من الأفلام والمسلسلات والتلفزيونات العربية الإذاعات العربية، العدد: الثاني، 1998، ص 74.

[2] ـ نواف عدوان، "حول تطور البرامج التلفزيونية المخصصة للأطفال في الدول العربية"، الإذاعات العربية، العدد الثالث، 1997، ص 51.

العربي ـــ الإسلامي، وذلك بإضفاء هذه الفئات المهيمنة، مسحة من الحداثة الخادعة المقتصرة على المظاهر والقشسور الهشة، واستخدام "الثقافة الجماهيرية" المبتذلة ، المرادفة للتسطيح والتشويه والتناقض مع الثقافة الأصيلة، وبثها عبر التلفزيون.

ويؤدي هذا الشكل من التحديث المصطنع إلى ترسيخه في أذهان المشاهدين بصفته المعادل الموضوعي، المعادي للثقافة الوطنية، والهوية القومية، والقيم والعادات والتقاليد، والهادف إلى مسخ أية ملامح خاصة أو مميزة للبلد أو للشعب[1].

ونشير في هذا الصدد إلى أن للتلفزة القدرة على اختراق البناء الأخلاقي والقيم وعلى التحكم فيما يسميه المجتمع "بالثوابت" النفسية والذهنية وإعادة النظر في مضامينها. ومن المتأكد أن التلفزة تنقل المعلومة السليمة والفكرة الجيدة والتحليل الراقي، فتنير الرأ ي العام بذلك، إلاَّ أنها تنقل مع ذلك قيما أخلاقية واجتماعية ومخيالية جديدة، الأمر الذي يولد ردود فعل متابينة بين متقبل ورافض لها[2].

وبهذا يمكن للتلفزيون أن يبث ما يشاء من القيم العدوانية والاستهلاكية وتحقير الذات والسلوكات الشاذة التي لا تمت لقيم المجتمع، دون مقاومة كبيرة من طرف الفاعلين التربويين والآباء داخل الأسرة بالأساس[3].

1ـــ أديب خضير، سوسيولوجيا الترفيه في التلفيزيون: الدراما التلفزيونية، الطبعة الأولى: الجزائر: دار الأيام ش.د.م.م. للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 57.

2ـــ المنصف الونلس، التلفزة وتحديات التنشئة الاجتماعية"، مجلة الإذاعات العربية، عدد 1، 2000، ص 10.

3ـــ عبد الرحمن الغربي، إشكالية الهوية بين الإعلام التلفزي والتنشئة الأسرية للطفل العربي"، مجلة الطفولة والتنمية، العدد (2) صيف 2001، ص 137.

فالقدوة التي كان يمثلها الآباء في التوجيه التربوي السليم تأسيسا على الهوية الحضارية العربية ـــ الإسلامية، قد تضاءلت نجوميتها، وأصبح البطل والمذيع ولاعب كرة القدم، هم القدوة[1].

وبالرغم من أن العالم المعاصر يعيش في عصر ثورة المعلومات والحاسبات الإليكترونية وتقنيات الاتصال الجماهيري العملاقة، فإن "هذه التقنيات المتطورة بقدر ما هي عون لتقدم الإنسانية، وإغناء للمعرفة البشرية، تشكل في الوقت نفسه خطرا متزايدا على المجتمعات المتبقية، فهي تؤدي في المقام الأول إلى عملية إحلال الثقافات الأخرى على مستوى الجماهير، ابتداء من العادات والممارسات والسلوك اليومي إلى سلم القيم ونمط الحياة، مما يغير شخصية تلك المجتمعات بإعادة صياغتها على نمط كوني معين هدفه في عاقبة الأمر، هدف اقتصادي سياسي"[2].

وإذا كان المسار التاريخي المهيمن على عملية تسخير وسائل الإعلام وتوظيفها، يرتبط في جزء كبير منه بالهيمنة الغربية (الأمريكية) فإنه لا بد من الإشارة إلى أن التدجين الإعلامي والتنميط الثقافي ومسخ الهوية، "ما كان لينتشر في الدول النامية والعربية التي تحكم سيطرتها على وسائل الإعلام والاتصال، إذا لم يكن يلقى استجابة أو يشبع اهتمامات واتجاهات الصفوة داخل هذه الدول"[3] وفي مقدمتها الجزائر.

وبهذا أصبحت الثقافة الاستهلاكية الترفيهية الأمريكية تحتل مكانة متميزة في مخيال إنسان الدول النامية والعربية والجزائر، فالتلفزيون الأمريكي تحول إلى نموذج كوني، في ظل عولمة الاتصال الثقافي، وهذا ما أدى بالمسؤول الأول عن قناة أوريزون "canal horison"، الذي

1ـــ المرجع السابق، ص 137.

2ـــ المرجع السابق، ص 134.

3ـــ راسم محمد الجمال،"التدفق الإعلامي من الشمال إلى الجنوب"،مجلة عالم الفكر، عدد 1 و2، المجلد: 23، ص 156.

العربي ـــ الإسلامي، وذلك بإضفاء هذه الفئات المهيمنة، مسحة من الحداثة الخادعة المقتصرة على المظاهر والقشسور الهشة، واستخدام "الثقافة الجماهيرية" المبتذلة ، المرادفة للتسطيح والتشويه والتناقض مع الثقافة الأصيلة، وبثها عبر التلفزيون.

ويؤدي هذا الشكل من التحديث المصطنع إلى ترسيخه في أذهان المشاهدين بصفته المعادل الموضوعي، المعادي للثقافة الوطنية، والهوية القومية، والقيم والعادات والتقاليد، والهادف إلى مسخ أية ملامح خاصة أو مميزة للبلد أو للشعب[1].

ونشير في هذا الصدد إلى أن للتلفزة القدرة على اختراق البناء الأخلاقي والقيم وعلى التحكم فيما يسميه المجتمع "بالثوابت" النفسية والذهنية وإعادة النظر في مضامينها. ومن المتأكد أن التلفزة تنقل المعلومة السليمة والفكرة الجيدة والتحليل الراقي، فتنير الرأ ي العام بذلك، إلاَّ أنها تنقل مع ذلك قيما أخلاقية واجتماعية ومخيالية جديدة، الأمر الذي يولد ردود فعل متابينة بين متقبل ورافض لها[2].

وبهذا يمكن للتلفزيون أن يبث ما يشاء من القيم العدوانية والاستهلاكية وتحقير الذات والسلوكات الشاذة التي لا تمت لقيم المجتمع، دون مقاومة كبيرة من طرف الفاعلين التربويين والآباء داخل الأسرة بالأساس[3].

1ـــ أديب خضير، سوسيولوجيا الترفيه في التلفيزيون: الدراما التلفزيونية، الطبعة الأولى: الجزائر: دار الأيام ش.د.م.م. للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 57.

2ـــ المنصف الونلس، التلفزة وتحديات التنشئة الاجتماعية"، مجلة الإذاعات العربية، عدد 1، 2000، ص 10.

3ـــ عبد الرحمن الغربي، إشكالية الهوية بين الإعلام التلفزي والتنشئة الأسرية للطفل العربي"، مجلة الطفولة والتنمية، العدد (2) صيف 2001، ص 137.

فالقدوة التي كان يمثلها الآباء في التوجيه التربوي السليم تأسيسا على الهوية الحضارية العربية ـــ الإسلامية، قد تضاءلت نجوميتها، وأصبح البطل والمذيع ولاعب كرة القدم، هم القدوة[1].

وبالرغم من أن العالم المعاصر يعيش في عصر ثورة المعلومات والحاسبات الإليكترونية وتقنيات الاتصال الجماهيري العملاقة، فإن "هذه التقنيات المتطورة بقدر ما هي عون لتقدم الإنسانية، وإغناء للمعرفة البشرية، تشكل في الوقت نفسه خطرا متزايدا على المجتمعات المتبقية، فهي تؤدي في المقام الأول إلى عملية إحلال الثقافات الأخرى على مستوى الجماهير، ابتداء من العادات والممارسات والسلوك اليومي إلى سلم القيم ونمط الحياة، مما يغير شخصية تلك المجتمعات بإعادة صياغتها على نمط كوني معين هدفه في عاقبة الأمر، هدف اقتصادي سياسي"[2].

وإذا كان المسار التاريخي المهيمن على عملية تسخير وسائل الإعلام وتوظيفها، يرتبط في جزء كبير منه بالهيمنة الغربية (الأمريكية) فإنه لا بد من الإشارة إلى أن التدجين الإعلامي والتنميط الثقافي ومسخ الهوية، "ما كان لينتشر في الدول النامية والعربية التي تحكم سيطرتها على وسائل الإعلام والاتصال، إذا لم يكن يلقى استجابة أو يشبع اهتمامات واتجاهات الصفوة داخل هذه الدول"[3] وفي مقدمتها الجزائر.

وبهذا أصبحت الثقافة الاستهلاكية الترفيهية الأمريكية تحتل مكانة متميزة في مخيال إنسان الدول النامية والعربية والجزائر، فالتلفزيون الأمريكي تحول إلى نموذج كوني، في ظل عولمة الاتصال الثقافي، وهذا ما أدى بالمسؤول الأول عن قناة أوريزون "canal horison"، الذي

1ـــ المرجع السابق، ص 137.

2ـــ المرجع السابق، ص 134.

3ـــ راسم محمد الجمال،"التدفق الإعلامي من الشمال إلى الجنوب"،مجلة عالم الفكر، عدد 1 و2، المجلد: 23، ص 156.

كان يطمح إلى تأسيس تلفزيون يهتم بالثقافة والتاريخ الإفريقيين وعاكس لهما، إلى التسليم بالأمر الواقع تحت إلحاح الجمهور الذي عزف عن برامج قناته، لأنه يرغب في مشاهدة الأفلام الأمريكية.

فالنموذج الأمريكي لا تعكسه كمية الأفلام الأمريكية والمسلسلات التي تبثها تلفزيونات العالم، بل هو النموذج المعمم للألعاب والحصص الترفيهية المبلدة والمسطحة للثقافة وللعلم والتي تتوجه إلى جمهور عريق للشباب والكهول والتي تسلب من الجمهور حسه النقدي[1].

إن التحولات التي شهدها العالم في العقود والسنوات الأخيرة يطرح علينا كجزائريين وعرب تحديات قاسية، أهمها التحديات الثقافية التي تهدد كياننا وتخل بتوازنه، وقد تصل إلى حد التشكيك في الانتماء الأصيل، كما هو حادث الأمر في الجزائر. ومما شجع دعاة المشتكين في الانتماء الحضاري والثقافي للشعب الجزائري الأوضاع المتأزمة العربية سياسيا واقتصاديا وثقافيا وحضاريا، ومحدودية الفعل الثقافي والعلمي للعرب، وتخلفهم عن مواكبة معطيات العصر وانقسامهم إلى مرجعيات ثقافية مختلفة واحتقارهم لهويتهم الحضارية والثقافية وتبعيتهم للآخر، ثقافيا واقتصاديا وسياسيا.

وإذا كان الفعل الثقافي في اتجاه غرب/شرق أو شمال/جنوب، يتميز بالهيمنة المتعددة الوجوه سياسيا واقتصاديا، فإنه يسير في النهاية إلى فرض النموذج الثقافي والتقني الواحد على الدول النامية، ومنها الوطن العربي و(الجزائر). ولذلك فإن هذا الأخير مدعو إلى وعي ذاته، وإدراك قدراته، وتدارك نقائصه الثقافية والحضارية الملحة، وفي مقدمتها النظرة إلى

1ـــ نصر الدين العياضي، "إشكالية التلفزيون بين الاستثناء الوطني والاستثناء الثقافي"، مجلة الإذاعات العربية، عدد 1، 2000، ص 17.

الذات دون إغراق في تحقيرها من جهة، ومن دون السعي إلى تفخيمها على حساب الانفتاح الضروري على منجزات العصر.

وفي هذا المجال من المطلوب والملح فعل ثقافي من نوع آخر، يتطلبه الوضع العربي والجزائري الراهن، وهو الفعل الثقافي في اتجاه عربي/عربي، كرد على تسارع الهيمنة الغربية من جهة، وتدارك لعوامل الإهمال والتخلف والتقصير، بدرجات متفاوتة في مختلف الأقطار العربية[1]، خصوصا في الجزائر. غير أن مواجهة الهيمنة الثقافية الأجنبية لا تعني بالضرورة الانكفاء أو إذكاء الروح الشوفينية الضيقة، بل المطلوب هو بعث ما يشكل الخصوصية الثقافية العربية ـــ الإسلامية، وإذكاء ما يربطها بآفاق إنسانية أرحب، وفتح المجال أمام التنوع الثقافي داخل الوطن العربي وتشجيعه على النمو، وإقامة حوار واتصال ثقافيين عربيين، في إطار الاحترام والتكامل والتحرر من القيود والحواجز المصطنعة والممنوعات التي لا صلة لها بجوهر الثقافة الأصيلة وقيمها ووظائفها الإنسانية.

1ـــ محمد علي اليوسفي، "العناية بالتراث الحضاري والآثار: إنجازات واسعة وطموح أرحب"، المجلة العربية للثقافة، السنة الخامسة عشرة، عدد: 29، سبتمبر-أيلول1995،ص 80.